مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦١٤**

الأربعاء ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد سلام	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد لي باو دونغ
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2011/549)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2011/549)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية المؤقتة للصومال، وأرجو من موظف المراسم أن يصطحبه إلى مقعد على طاولة المجلس.

اصطُحب السيد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية المؤقتة للصومال، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس: بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوغوستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد بوبكار غاوسو ديارا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد بيدرو سيرانو، الرئيس بالنيابة لبعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/549، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد أوغوستين ماهيغا.

السيد ماهيغا (تكلم بالإنكليزية): أرجو أن تتقبلوا، سيدي، تهنئتي لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن باسم بلدكم، لبنان. وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بحضور الأونورابل رئيس وزراء الصومال، دولة السيد عبد الولي محمد علي.

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي كي أعرض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام (S/2011/549) بشأن آخر التطورات في عملية السلام في الصومال. أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن التقدير لهذا المجلس على دعمه المتواصل لعملية السلام في الصومال. منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس في ١٠ آب/أغسطس من مقديشو (انظر S/PV.6599)، حدثت تطورات ايجابية في الصومال، رغم أنه لا تزال تنتظرنا أوقات صعبة. أود أن أبدأ بالأزمة الإنسانية، التي لا تزال تتصدر عناوين الأخبار العالمية.

في ٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت مقاطعة سادسة في منطقة باي منطقة مجاعة، في المنطقة التي تسيطر عليها حركة الشباب. ويتعرض المزيد من الناس لخطر مباشر. تصل المساعدات الآن من المجتمع الدولي. وعقد الاتحاد الأفريقي أولى مؤتمراته على الإطلاق لإعلان التبرعات في ٢٥ آب/أغسطس، وجمع ٣٥٠ مليون دولار من التبرعات النقدية والعينية. لكن ثمة حاجة إلى المزيد لتغطية الأشهر الخمسة القادمة. لا بد من أن يضطلع المجلس والمجتمع الدولي برمته بسلطتهما الأخلاقية لتيسير المساعدة المنقذة للأرواح في

المناطق المنكوبة بالمجاعة في الصومال والتصدي للتحدي الشامل الذي يشكله الجفاف في منطقة القرن الأفريقي.

وعلى الجانب السياسي، حققت العملية السياسية للتو طفرة واسعة إلى الأمام. لقد تغيرت الأوضاع تغيرا أساسيا. وبروح الميثاق الانتقالي واتفاق جيبوتي، انعقد بعد انتظار طويل اجتماع إنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال بنجاح في مقديشو من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر. ولئن كانت الحالة تظل متقلبة وغير مستقرة، فإن عقد الاجتماع في مقديشو بحد ذاته كان إنجازا ملحوظا وشهادة على التحسن الكبير في الحالة الأمنية في العاصمة. وقبل شهرين كانت جماعة الشباب الإسلاموية المتمردة تتحكم في معظم مقديشو وتهدد المناطق الأخرى. وقبل أسبوع استطعنا أن نعقد اجتماعا حضره جميع أصحاب المصلحة في مبنى البرلمان الصومالي في قلب مقديشو – في مركز المدينة.

لقد حضر الاجتماعَ التشاوريَّ الممثلون الرفيعو المستوى للمؤسسات الاتحادية الانتقالية وولايتي بونتلاند وغالمودوغ وأهل السنة والجماعة ومعظم الشركاء الدوليين. وكان اجتماع مقديشو معلما على طريق عملية السلام، لكن الضوء الذي تسلطه خارطة الطريق على مسيرتنا إلى الأمام يبين بوضوح الشوط الطويل الذي ما زال يتعين علينا قطعه. لقد بدأنا رسميا بتنفيذ المهام الانتقالية التي يتعين إكمالها في الشهور الأحد عشر التالية، وهذا يتيح فرصة حقيقية لإنهاء المرحلة الانتقالية بطريقة مسؤولة ومثمرة. وهذا المسعى يختلف عن الجهود السابقة إذ يتوفر في الوقت الحاضر توافق واسع في الآراء والتزام سياسي بإنهاء المرحلة الانتقالية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتوفر معايير قياسية ومواعيد زمنية يجب الوفاء بها. ونحن في مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال شكلنا وحدة مكرسة لإدارة آليات التنفيذ. وإن التنفيذ سيتم تحت الإشراف الوثيق لآليات الرصد، التي تتصف عضويتها بالإقليمية والدولية على السواء.

كما أن الجو الايجابي الذي ساد الاجتماع التشاوري مكن المكتب السياسي لشؤون الصومال من أن ييسر التوصل إلى الاتفاق بين ولايتي بونتلاند وجلمودوغ بعد عدة أيام من القتال على الحدود المشتركة بينهما في مدينة جالكاكيو.

وقد انعقد الاجتماع التشاوري مباشرة بعد الزيارة التاريخية لبونتلاند من قبل الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، في ٢٨ آب/أغسطس. ويحدونا الأمل أن تأذن الزيارة التاريخية بفتح فصل جديد في العلاقات بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وإدارات الأقاليم، وأن تضفي مسحة ايجابية على جهود المصالحة الوطنية وفتح قنوات الاتصال مع طائفة متنوعة أوسع من الكيانات الأخرى والأفراد المستقلين من جميع شرائح المجتمع المدني الصومالي، سواء داخل البلد أو في الشتات. وهذا الموضوع سيكون محل مناقشة أشمل وتأمّل أعمق في المشاورات الدستورية المقبلة التي ستعقد في مكان آخر داخل الصومال، والتي ستشمل شريحة واسعة متنوعة من منظمات المجتمع المدني.

في أنشطتي السياسية الرامية إلى الترويج لإقرار عملية سلام أكثر اشتمالية دأبت على الاستشهاد بالبيان الرئاسي الذي أصدره هذا المجلس في ١١ أيار/مايو ٢٠١١ وبين فيه أن الجماعات والأفراد المنخرطين في المعارضة المسلحة ينبغي أن ينبذوا العنف وأن ينضموا إلى عملية السلام (انظر S/PRST/2011/10). وإن التغير في دينامية الأمن يمكن أن يساعد في ذلك الصدد.

ومع مضينا قدما في تنفيذ خارطة الطريق يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف مستوى انخراطه وأن يحقق ذلك التوازن الحساس جدا بين استمالة الأطراف وفرض الامتثال عليها. وهنا أجد لزاما علي أن أتوخى الوضوح الشديد: إن

المعايير القياسية والمواعيد الزمنية المجسدة في خارطة الطريق لن يتم الوفاء بها ما لم تتوفر الموارد المتناسبة معها. وأولئك الذين يقومون بالإشراف على التنفيذ يجب أن يضطلعوا بدور فعال لكفالة الانتهاء من التنفيذ في الموعد المقرر. وإننا نعكف حاليا على النظر في مجموعة متنوعة من التدابير لتنفيذها في حالة عدم الامتثال.

لقد ذكّرتُ القيادة مرارا وتكرارا بأن المساعدة المستقبلية ستعتمد على التنفيذ الحسن التوقيت لخارطة الطريق. لكن الصومال، في واقع الأمر، يحتاج إلى مساعدتنا الآن. ويجب على المجتمع الدولي أن يتيح الموارد على الفور للمؤسسات الاتحادية الانتقالية وللشركاء المنفذين الآخرين، لكفالة أن نتمكن من الاستفادة إلى الحد الأقصى من الاستثمار السياسي الكبير الذي جلب لنا جميعا لحظة التفاؤل والأمل هذه.

إن تحسن الحالة الأمنية في مقديشو خطوة هامة صوب إشاعة الاستقرار في جميع أنحاء الصومال. والأمن عنصر محوري من خارطة الطريق لأن البيئة الأمنية شرط مسبق للتنفيذ الفعال لمهام المرحلة الانتقالية الأخرى. وإن انسحاب جماعة الشباب من مقديشو أتاح للحكومة فرصة توسيع رقعة الأراضي الخاضعة لسيطرتها وتعزيز شرعيتها عن طريق تقديم الخدمات لسكانها. ويجب علينا أن نمنع أساطين الحرب من أن يرفعوا رؤوسهم من جديد في مقديشو بأن نمنع حدوث فراغ أمني. وإن آفاق السلام والاستقرار في مقديشو جذبت أيضا ٤٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا الذين هربوا من المناطق التي ضربها الجفاف والتي تخضع لسيطرة جماعة الشباب، الأمر الذي فرض على الحكومة، التي ما زالت ضعيفة، ضغطا إضافيا بأن توفر الأمن والسند للقادمين الجدد.

وبالإضافة إلى التحديات الأمنية تلك من المرجح أن يعمد المتطرفون إلى التكتيكات الإرهابية في مقديشو وفي الأماكن الأخرى. ويجب على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الحكومية أن تجهَّز بما يجعلها قادرة على الرد على هذا التهديد الجديد، الذي سيتطلب توخي اليقظة وقدرة محسنة على التحرك وإمكانيات رصد ومراقبة أشمل، وقدرة تكتيكية أعظم حول مقديشو وفيما يتجاوزها. ويجب أن تواكب الخطةَ العسكريةَ استراتيجيةٌ مدنية مصممة لتحقيق استقرار مقديشو وتأهيلها. ولقد قمنا، مع الحكومة الاتحادية الانتقالية وفريق الأمم المتحدة القطري، بإعداد خطة استقرار مقديشو، التي تتطلب ٥ ملايين دولار كتمويل أولي. إن الصوماليين يجب أن يروا تغييرا ملموسا بين حياتهم في ظل السلطة الحكومية وحياتهم تحت سيطرة جماعة الشباب.

وإذ أحيي الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أود أن أعرب عن تقديري لحضور الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، السفير بوبكر ديارا.

وأود مرة أخرى أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بحكومتي أوغندا وبوروندي على دعمهما المتواصل الذي لم يفتر أبدا لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى استعدادهما لتوفير قوات إضافية لها.

ويعرب الأمين العام في تقريره عن تأييده للنشر السريع لقوة حرس كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتلك القوة ستوفر الحماية للمدنيين في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وموظفي الأمم المتحدة وأرصدتها، فتخفف الضغط عن القوات الرئيسية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتمكنها من التركيز على ولايتها الأساسية. إن قوة الحرس جوهرية لتمكين مكتبي من تيسير التنفيذ الفعال لخارطة الطريق. ولذلك أرحب بمساندة المجلس في ذلك

المضمار. وإن مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يقفان على أهبة الاستعداد لتسريع نقل الموظفين إلى الصومال، لا سيما في مقديشو، حالما تتوفر خدمات السكن والدعم اللوجستي.

كما قلت في البداية، هذه لحظة متميزة بالنسبة للصومال. لا تزال الحالة هشة ومتوترة، ولكن لدينا فرصة ذهبية لإنهاء المرحلة الانتقالية، وتحقيق الاستقرار في الصومال. إنني أناشد المجلس أن يرسل رسالة تشجيع لا لبس فيها للقيادة الصومالية، مع إشعارها في ذات الوقت بأنه لا مجال للعودة إلى المشاحنات السياسية. لن يكون هنالك المزيد من التمديدات، ويجب علينا جميعا أن نعمل معا لإنهاء الفترة الانتقالية بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٢. بدأت بذور الأمل والتقدم تترعرع، ولكن يتعين أن تسقى بعناية وسخاء، إذا ما أريد لها أن تزدهر في السلام المستدام.

الرئيس: أشكر السيد ماهيغا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ديارا.

السيد ديارا (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدس بتوليكم رئاسة المجلس. كما أعرب عن احترامي وامتناني لدولة رئيس وزراء الصومال.

أود أن أشكركم، السيد الرئيس، بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، معالي الدكتور جان بينغ، على إتاحة هذه الفرصة لإبلاغ مجلس الأمن بشأن التطورات الأخيرة في الصومال، وعلى وجه الخصوص، جهودنا الرامية إلى دعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال في إطار المشاورات الأمنية، بغية تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية وتنفيذ خريطة الطريق السياسية بهدف الانتهاء من الفترة الانتقالية.

أنقل أيضا إعراب المفوض العمامرة عن أسفه واعتذاره لعدم قدرته عن المشاركة في هذه الجلسة اليوم. سوف ينضم إلينا المفوض العمامرة لحضور القمة التي ستعقد في الصومال يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر.

أود أن أؤكد مجددا على تقدير الاتحاد الأفريقي لجميع أعضاء مجلس الأمن لدعمهم لجهودنا الرامية إلى إنهاء انعدام الأمن والاستقرار في الصومال. إننا على مدى العامين الماضيين، وخاصة منذ نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ظللنا نتلقى دعما حاسما من مجلس الأمن. وقد ساهم هذا الدعم الثمين في تحقيق النتائج الإيجابية الملموسة التي نراها في الميدان في الصومال.

أنا على يقين بأن أعضاء المجلس على علم جيد بالتطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا في الحالة السياسية والأمنية في الصومال. قبل أن أنتقل إلى هذه التطورات، اسمحوا لي أن أتناول الحالة الإنسانية، التي لا تزال مدعاة لقلق كبير بالنسبة لنا جميعا.

يعاني ملايين الصوماليين من الجوع وسوء التغذية. وق بادر الاتحاد الأفريقي من جانبه بتنظيم مؤتمر للمانحين عقد في أديس أبابا في ٢٥ آب/أغسطس من أجل تعبئة الموارد لصالح ضحايا المجاعة في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي. وقد تم حشد أكثر من ٣٥٠ مليون دولار. التزم مصرف التنمية الأفريقي بـ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار. وتم التعهد أيضا بمبلغ إضافي قدره ٢٨ مليون دولار عينا، بما في ذلك الغذاء والدواء وغيرها من أشكال المساعدات. دعا المؤتمر، اعترافا منه بالحاجة إلى الاستجابة لحالة الطوارئ الإنسانية الراهنة، المجتمع الدولي إلى إبداء التزام متجدد ودعم الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأجل لضمان الأمن الغذائي والتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ على القارة الأفريقية.

إن الصومال في مفترق طرق. هذا البلد، الذي لم ينعم بأي سلام أو أمن طيلة ٢٠ عاما، يستعيد الاستقرار، شيئا فشيئا. فعلى الجبهة السياسية، شكلت السرعة والعزم اللذان يعمل بهما الزعماء السياسيون الصوماليون، من خلال اتباع نهج شامل وتوافقي، من أجل تنفيذ اتفاق كمبالا الموقع في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، تحت رعاية رئيس أوغندا يوري موسيفيني، تشجيعا كبيرا للاتحاد الأفريقي.

ونحن نرحب أيضا بنتائج الاجتماع التشاوري الذي عقد في مقديشو من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وكان هذا الاجتماع مهما جدا لأنه جمع معا الحكومة الصومالية والبرلمان الانتقالي، وبونتلاند، وجلمودوغ وأهل السنة والجماعة، متيحا بالتالي التوصل إلى اتفاق بشأن المهام التي ينبغي تنفيذها بالكامل للشعب الصومالي لتعزيز شرعية مؤسسات الدولة من خلال انتخابات حرة وشفافة، وإرساء سيادة القانون، حيث أن ذلك من شأنه إتاحة سلام دائم.

يدعو الاتحاد الأفريقي جميع أصحاب المصلحة الصوماليين، بما في ذلك الصوماليين في الشتات، لتوفير الدعم اللازم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية في هذا الصدد. وسوف يستمر الاتحاد الأفريقي في دعم جهود السفير ماهيغا الرامية إلى التنفيذ الكامل لخارطة الطريق، بحيث يمكن الشروع في إقامة نظام سياسي جديد، في ٢٠ آب/أغسطس عام ٢٠١٢، يلبي تطلعات الشعب الصومالي، وهو ما ظللنا ندعو إليه منذ عهد بعيد.

على الجبهتين العسكرية والأمنية، تسيطر الحكومة الاتحادية المؤقتة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على ما يقارب ٩٥ في المائة من العاصمة، مقديشو. وبانسحاب الشباب، تسيطر قوات بعثة الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع قوات الحكومة الصومالية على المدينة وهي منتشرة في جميع أنحاء مقديشو، باستثناء داينيل هوريوا. وستنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قوات في هذه المنطقة عندما تتوفر وحدات جيش إضافية.

تمثل هذه المكتسبات نصرا كبيرا. إنها أول مرة منذ سقوط نظام سياد بري التي تسيطر فيها إدارة مركزية على مقديشو. ويتعين علينا البناء على هذا التقدم وتوسيع سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية خارج مقديشو، وتخصيص المجال اللازم للحوار والمصالحة، وتمكين الحكومة الاتحادية المؤقتة من التفاعل مع الإدارات المحلية والإقليمية، وإحداث مناخ مساعد للجهود السياسية النابعة من خارطة الطريق.

أدت الأزمة الإنسانية التي يواجهها البلد إلى وضع التزامات إضافية على كاهل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. حيث يتعين على البعثة الآن ضمان أمن مخيمات الأشخاص المشردين داخليا، الذين يوجد منهم الكثير في مقديشو، والمساعدة في تقديم المساعدات الإنسانية، إلى جانب – مسؤولية جديدة – تتمثل في ضمان حماية الكثير من الشخصيات الهامة التي تزور مقديشو منذ تحريرها. من الضروري بالتالي بالنسبة للمجتمع الدولي تحويل هذه اللحظة من الأمل في البلاد بتقديم كل الدعم التي تحتاجه الحكومة الصومالية للوفاء بالتزاماتها. ومن المحتم أيضا أن يتواصل تعزيز الإنجازات الأخيرة التي تحققت على صعيد الحالة الأمنية في مقديشو بعد انسحاب حركة الشباب وذلك بتوفير الموارد اللازمة لبعثة الاتحاد الأفريقي.

هذا هو مضمون التقرير الذي قدمه رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي تأكيداً للتوصيات الصادرة عن حلقة العمل الاستشارية التقنية عن بعثة الاتحاد الأفريقي المعقودة في الفترة من ١٧إلى ١٨ آب/أغسطس. ومن بين المشاركين في حلقة العمل الهيئة الحكومية للتنمية (إيغاد)، والأعضاء الدائمون بمجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والعديد من الشركاء.

ويأذن التقرير بدعم التدابير التالية: أولا، وقبل كل شيء، التعجيل بنشر قوات إضافية لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي والوصول بصورة عاجلة إلى القوام المأذون به وهو ١٢ ٠٠٠ جندي وفقاً لحزمة الدعم المقدم من الأمم المتحدة. لقد قدمت البلدان الأفريقية ما يلزم من القوات. وأعلنت جيبوتي وسيراليون وغينيا الاستوائية بالفعل عن استعدادها للمساهمة بقوات. ومن العقبات الرئيسية التي تواجه تلك البلدان عدم وجود معدات عسكرية وعدم توقع اتخاذ أي تدابير تكفل توفير هذه المعدات.

ثانيا، يجب تعزيز حزمة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة عملا بالقرارين ١٨٦٣ (٢٠٠٩) و ١٩٦٤ (٢٠١٠) من أجل سد تلك الثغرات المحددة خلال الأشهر القليلة المقبلة على أساس أن بعثة الاتحاد الأفريقي بعثة متعددة الأبعاد تتضمن العنصر العسكري وعنصر الشرطة والعنصر المدني. ينبغي أن تشمل أولويات الدعم الدعمَ المستقل للقوات؛ وتعزيز الدعم اللوجستي للوحدات، وتوفير عناصر التمكين، التي تشمل، ضمن أشياء أخرى، مروحيات النقل والمروحيات الهجومية والقدرات البحرية ومعدات للقوات ولدعم العنصر المدني بالبعثة.

ثالثا، يجب نشر وحدة الشرطة المشكّلة في مقديشو لدعم سيادة القانون والحفاظ على النظام والسماح لبعثة الاتحاد الأفريقي من التركيز على مهامها العسكرية.

رابعا، يجب إنشاء قوة حماية بحجم كتيبة ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي وتحت قيادتها من أجل المساعدة في نشر الموظفين المدنيين وضمان أمن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومة الانتقالية في مقديشو. وينبغي أن تكمِّل تلك القوة القوات العسكرية التي أذنت بها الأمم المتحدة وقوامها ١٢ ألف فرد.

على الرغم من التقدم المحرز في الصومال، يود الاتحاد الأفريقي أن يؤكد على أن حركة الشباب لا تزال تزعزع جهودنا وتقوضها. وبالتالي، يجب أن نستمر في التركيز على الصورة الكبيرة وأن نحافظ على رؤية بعيدة المدى تتجاوز مقديشو. لذلك أود أن أشدد على وجاهة الطلبات الأخرى المقدّمة إلى مجلس الأمن، بما في ذلك تلك الواردة في نص بلاغ مفوضية السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي الصادر بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير اللازمة لمنع دخول العناصر الأجنبية إلى الصومال. يجب علينا أن نمنع سرقة البضائع التي تحتوي على أسلحة وذخيرة ونقلها إلى الجماعات المسلحة التي تشن الهجمات على الحكومة الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي، والسكان المدنيين.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نعتقد أنّ من المهم أن يجدد مجلس الأمن، بحكمته، التزامه بنشر عملية لحفظ السلام في الصومال لتحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي، وأن يضع على الفور جدولا زمنياً لهذا النشر. تأسيساً على ذلك، تقترح اللجنة أن تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة بإيفاد بعثة مشتركة لتحليل التقدم الذي أحرزته قوات الاتحاد الأفريقي حتى الآن في الميدان وتحديد جميع المعايير الإضافية التي ينبغي الوفاء بها، فضلا عن تحديد الموارد اللازمة التي سوف توفرها الأمم المتحدة من أجل التحضير لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد أن الاتحاد الأفريقي يعلم أن كل الشعب الصومالي والشعوب الأفريقية الراغبة في السلام تشكر مجلس الأمن على جهوده الدؤوبة والشجاعة من أجل تسوية الصراع في الصومال. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام، ولمختلف الإدارات التابعة للأمانة العامة، لا سيما مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على الجودة الاستثنائية

التي تتمتع بها شراكتها مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي. فالنتائج التي تحققت في الميدان يعود الفضل فيها إلى حد كبير إلى الدعم الثابت الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى أرض الواقع، أنا سعيد بالعلاقات بالغة الجودة مع السيد ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال. إن التقدم السياسي والعسكري الذي تحقق هو أيضا نتيجة للتعاون اليومي الوثيق مع ميسر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الصومال.

بناء على ذلك، لا بد من وجود دينامية جديدة للحفاظ على الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. لذلك السبب تحث مفوضية الاتحاد الأفريقي المجلس بشدة على أن يراعي في قراراته المستقبلية المساهمات والمستجدات في الحالة، لا سيما الطلبات المذكورة أعلاه، وكذلك الاستنتاجات التي سيخرج بها مؤتمر القمة المصغرة بشأن الصومال، المقرر عقده في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر، بناء على مبادرة من الأمين العام.

الرئيس: أشكر السيد ديارا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال.

السيد علي (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم أمام المجلس لإطلاع الأعضاء على آخر ما استجدّ من التطورات في الصومال. هذه هي المرة الأولى التي تتاح لي فيها الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ تعييني رئيسا للوزراء في حزيران/يونيه. منذ ذلك الوقت، تغير المشهد الإنساني والأمني والسياسي، وأعتزم أن أوضح الخطوات التي تقوم الحكومة الاتحادية الانتقالية باتخاذها إزاء التحديات والفرص الجديدة التي تواجهنا اليوم.

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالترحيب بتقرير الأمين العام عن الصومال (S/2011/549)، المعروض الآن على المجلس، وما سجّله من تطورات سياسية وأمنية إيجابية حدثت في الأشهر الثلاثة الماضية. بعد مرور شهر ونصف الشهر على تعييني رئيسا للوزراء، أُجبر المتمردون المتطرفون المرتبطون بتنظيم القاعدة على الانسحاب من العاصمة تحت ضغط الجيش الوطني الصومالي، مدعوماً من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. في ١٠ آب/أغسطس، قدم الممثل الخاص للأمين العام، الدكتور أوغستين ماهيغا، تنويراً المجلس عن آخر مستجدات الحالة في العاصمة في أعقاب انسحاب حركة الشباب (انظر S/PV.6599)، مشيرا إلى أن هذا التطور يقدم من الفرص مثلما يقدم من التحديات للحكومة الاتحادية الانتقالية، في وقتٍ نجاهد فيه لتوطيد الأمن في المدينة، وتقديم الخدمات العامة للسكان، والتصدي لحالة الطوارئ الإنسانية الهائلة الآخذة في التكشف في بلدنا. نحن في الصومال ندرك، كما يشير إلى ذلك تقرير الأمين العام، أن عدم القيام بذلك من شأنه أن يقوض بشكل قاتل الدعم الشعبي الذي تتمتع به الحكومة حاليا. وتبذل حكومتي قصارى جهدها، في إطار مواردنا المحدودة، لاغتنام هذه الفرص.

في أعقاب انسحاب المتطرفين مباشرة، أنشئت لجنة وزارية قامت بزيارة المناطق التي أُخليت، وأعدت خططاً للتعامل مع الحالة. وكان الشاغل الفوري إعادة الأمن وقيام سلطات الدولة الشرعية بملء الفراغ. وقد أعلنت حالة الطوارئ في هذه المناطق، وكذلك في مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء المدينة، من أجل منع الجريمة، وكذلك للحؤول دون عودة أمراء الحرب والميليشيات.

وأنشأ مجلس الوزراء فريقي عمل، أُنيطت بأحدهما مسؤولية توفير حراسة مسلحة لقوافل المساعدات الإنسانية، وبالآخر العمل كوحدة دوريات متنقلة للتصدي للجريمة.

وقد أنشئت لجان أمن المقاطعات في جميع المقاطعات الست عشرة في المدينة، مع إشراك المجتمعات المحلية لتحديد أولوياتها واحتياجاتها. وتواصل قوات الأمن البحث عن الأسلحة والأفخاخ المتفجرة في الأحياء التي كانت محتلة سابقا من قبل المتطرفين، وسوف يتم تشجيع المواطنين على العودة إلى ديارهم بمجرد تنظيف تلك الأحياء.

غير أنه ينبغي علينا أن نظل واقعيين ونحن نمضي إلى المرحلة القادمة. فقد ظلت حكومتي تركز بحزم على الحفاظ على الاستقرار الأمني داخل العاصمة خلال الشهر الماضي، بينما بدأت الخطة المعنية باستقرار الأمن في مقديشو تؤتي أكلها. غير أنه لا يمكن لنا أن نكون راضين عما تحقق. فنحن ندرك أن جيوب المتمردين لا تزال في المدينة، وهم يعتزمون شن حملة إرهابية ضد السكان يستخدمون فيها الهجمات الانتحارية والعبوات الناسفة المحلية الصنع. وقد أحبطت وكالاتنا الأمنية والاستخبارية بالفعل عدداً من هذه الهجمات. كما تم استهداف مخيمي بادبادو وراجو، وهما أكبر مخيمات المشردين داخليا، ويوفران المأوى والغذاء لعشرات الآلاف من المشردين الأشد حاجةً. ففي الأسبوع الماضي تم اكتشاف عبوة ناسفة زرعت داخل مخيم راجو. وقبل أسبوعين اعتقل رجل يرتدي حزاما ناسفا متنكرا في زي امرأة، قبل أن يتمكن من تفجير المتفجرات التي يحملها في مخيم بادبادو. كما عثر على سيارة ملغومة مؤخرا، وأبطل مفعولها عند مفترق الكيلومتر ٤ ذي الكثافة السكانية العالية. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري ضمان قدرة الدولة الصومالية على السيطرة على التناحر بين العشائرية والتصدي لظاهرة انتشار أمراء الحرب.

ويلاحظ تقرير جهاز الأمن العام أن قوات الأمن الصومالية والحكومة الانتقالية تعملان فوق طاقتهما في الوقت الحاضر. وإن من الضروري أن نعمل معا من أجل توسيع وتحسين أداء الجيش الوطني وقوة الشرطة التابعين للحكومة الصومالية، في أسرع وقت ممكن. ولكي نتمكن من ترسيخ المكاسب الأمنية والبناء عليها، فلا بد من توسيع قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – التي ضحت كثيرا وعملت بجد – في المستقبل القريب، مع إمدادها بمكونات القوة البحرية والقوة الجوية، التي هي في حاجة ماسة إليها. ولأجل دعم هذا الجهد الموحد، فإنني أتطلع إلى الإعلان عن خطة الأمن الوطني والاستقرار – وهي جزء رئيسي من خارطة الطريق – في المستقبل القريب.

ويدل استهداف المتطرفين للأبرياء والجياع الصوماليين على أنهم لا يأبهون بمصير مواطني البلد. ويقف الصومال في خط الدفاع الأول في المواجهة العالمية لآفة الإرهاب. والإرهابيون يتطلعون إلى توسيع نشاطهم لأبعد مدى ممكن. فقد سعوا إلى تصدير آفة تطرفهم إلى جميع أنحاء المنطقة، وذلك بتجنيدهم ورعايتهم لأعمال الإرهاب في بلدان مثل أوغندا، حيث قتل العام الماضي ٧٦ من الأبرياء. وقد بات معلوماً جداً أنهم يركزون جهود التجنيد والتطرف في أوساط جاليات المغتربين الصوماليين في أستراليا وكندا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذ يخلد العالم الذكرى السنوية العاشرة ٩ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك وفي واشنطن العاصمة، فإن من الأهمية بمكان أن نتعلم من دروس الماضي. فمن مصلحتنا جميعا الكفاح من أجل تحقيق الاستقرار في الصومال وحرمان الإرهابيين من الحصول على موطئ قدم لهم في منطقة القرن الأفريقي، وبالتالي فإن علينا جميعا تحمل المسؤولية عنه أيضاً. وأود في هذا المنعطف، أن أشكر المجلس على الدعم السخي الذي قدمه إلى كل المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وقوات الاتحاد الأفريقي لدعم مهمة حفظ السلام، ولولا مساعدتهما، لما أمكن تحقيق الكثير من التقدم الذي أشرت إليه أعلاه. وأشارك الأمين العام أيضاً، في الإشادة بحكومتي وشعبي بوروندي وأوغندا، لتضحياتهما والتزامهما المستمر

بقضية السلام في الصومال. وأقدم التعازي لأسر الضحايا الذين فقدوا حياتهم في هذه القضية النبيلة، بمن فيهم جنود القوات الصومالية.

ويتسم دعم المجتمع الدولي بأهمية بالغة بالنسبة لنا، إذا ما أردنا مواصلة حماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب، وكذلك منع المتطرفين من استخدام أراضينا قاعدة للتخطيط للهجمات الإرهابية. وهناك حاجة ماسة بالفعل إلى النشر الفوري لـ ٣ ٠٠٠ جندي إضافي تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أذن بهم المجلس، وذلك لمنع حدوث فراغ أمني في المناطق التي أخلتها حركة الشباب في مقديشو. وكما يشير الأمين العام، فمن دون الدعم الدولي لعملية تجهيز القوات الإضافية، سوف تواصل البلدان المساهمة بقوات، صعوبات في نشر قواتها في الوقت المناسب. ولكي نمضي إلى الأمام، فإن ذلك يتطلب الكثير، إن أردنا توسيع منطقة الأمان التي تم إنشاؤها في العاصمة، لتشمل بقية البلاد. وفي ذلك الصدد، ألتمس من المجلس أن يعيد النظر، بشكل عاجل، في توصية مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي، بشأن زيادة قوام قوة بعثة الاتحاد الأفريقي المأذون بها، إلى ٢٠ ٠٠٠ جندي، من سقف الـ ١٢ ٠٠٠ جندي حالياً، وتزويدها بالعوامل المساعدة الرئيسية، وبمضاعفات القوة، بما في ذلك العناصر الجوية والبحرية.

وعلى جبهة العمل الإنساني، أعلنت الأمم المتحدة، كما نعلم جميعا، المجاعة في المنطقة السادسة من الصومال، وهذا يعني أن ما يصل إلى نصف السكان، أو نحو ٤ ملايين نسمة، يواجهون الآن احتمال الموت جوعا. ولا يزال العديد من هؤلاء يتدفقون إلى العاصمة بحثا عن ملجأ. وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من نصف مليون شخص وصلوا بالفعل. وفي سبيل التعامل مع هذا الوضع، والإشراف على إيصال المساعدات الإنسانية، فقد أنشئت لجنة وزارية رفيعة المستوى، وأنشأت الحكومة وفقاً لتوصيات اللجنة، عدة مخيمات لإيواء وإطعام المشردين. وأنشئت أيضاً وكالة إدارة الكوارث، التي تضم أعضاء من المجتمع المدني. ونحن نعمل مع وكالات الأمم المتحدة – مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وبرنامج الغذاء العالمي – من أجل تنسيق جهودنا المعنية بالتعامل مع المجاعة.

وأود أن أعرب، بالنيابة عن الأمة الصومالية كلها، عن امتناني لتعهدات المساعدة التي تلقيناها من قبل الحكومات والوكالات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن نسعى على وجه الاستعجال إلى تنسيق وزيادة الإغاثة الإنسانية بطريقة أفضل. ولا مجال للمنافسة فيما يتعلق بمعالجة أزمة إنسانية بهذا الحجم بين ما يعرف بالجهات المانحة التقليدية وغير التقليدية، إذ لا بديل عن تنسيق وتضافر الجهود فيما بينها. وتتوقع جميع التقديرات أن تتعمق الأزمة في البلد وتزداد معاناة الشعب. وقد رحبت بتزايد الدعم وعدد الجهات المانحة الراغبة في تقديم المساعدة. وسيكون من الضروري أن نضمن القيام بدورنا، في حدود قدراتنا المحدودة، فيما يتعلق بتأمين وصول المساعدات اللازمة لعدد أكبر من الصوماليين الذين هم في حاجة ماسة إلى هذه المساعدات.

ونحن مدينون للأمم المتحدة ووكالاتها، التي تمكنت حتى الآن من توصيل أطنان من المواد الغذائية لمقديشو والمناطق الأخرى. وقد كان لوصول هذه المساعدات، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذناها لضمان توفر الأمن، أثر كبير في مقديشو والمناطق المحيطة بها. ووفقا لتقرير صدر مؤخرا عن وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية، فقد انخفضت أسعار الحبوب بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة في آب/أغسطس في منطقة بنادير، مقارنة مع الأشهر الماضية، وإن كانت لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول.

وعلى أية حال، فلا تزال الحاجة الأشد إلى المساعدات الإنسانية، في المناطق التي لا تزال تحت السيطرة الفعلية للمتطرفين، حيث تفرض قيود مشددة على وصول الوكالات الإنسانية الدولية. ويعيق المتمردون أيضا حرية التنقل للملايين الذين يسعون إلى الوصول إلى المساعدات الإنسانية، سواء في مقديشو أم في البلدان المجاورة. ومن دون تدخلات عاجلة لتغيير هذه الحالة، تشير التقديرات إلى احتمال وفاة ما يصل إلى ثلاثة أرباع مليون شخص في الأشهر القليلة المقبلة. وعلى الرغم من توقع سقوط الأمطار بمعدل عادي إلى فوق العادي، خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، فإنه من غير المرجح أن يسفر ذلك عن تخفيف كبير للأزمة في الأجل القصير، بالنظر إلى أن موسم الحصاد لن يحل قبل شهر شباط/فبراير. وتحت كل الأحوال، فإن إنتاج موسم قصير للأمطار، لن يتجاوز ثلث إجمالي إنتاج الحبوب السنوي. كما أن تشريد المزارعين بسبب المجاعة الحالية، لا يؤدي إلا إلى المزيد من خفض العائد المتوقع. وفي الواقع، أشارت الأمم المتحدة إلى أنها تتوقع أن تنتشر المجاعة في بقية مقاطعات الجنوب بحلول نهاية العام الحالي.

ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن نسرع الجهود الرامية إلى الوصول إلى المواطنين المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، قبل أن تخرج الأزمة عن نطاق السيطرة، الأمر الذي يهدد المكاسب الأمنية والسياسية المحرزة. وينبغي على المجتمع الدولي أن يعزز، بشكل عاجل، جهودنا الرامية إلى توسيع المنطقة الآمنة اللازمة لوصول عمال الإغاثة خارج مقديشو، وصولاً إلى تلك المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب. وتواصل حكومتي، في غضون ذلك، العمل بشكل وثيق مع الوكالات الإنسانية لجمع وتقاسم المعلومات بشأن تحديد الاحتياجات اللازمة. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الجهات الفاعلة لضمان وصول المساعدات إلى السكان المتضررين بشكل أشد، أينما كانوا.

وأتناول الآن إلى التقدم السياسي المحرز. ففي أيار/مايو، أبلغنا المجلس، جنبا إلى جنب مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، عن اعتزامنا عقد اجتماع تشاوري في مقديشو بهدف الوصول إلى توافق في الآراء بشأن كيفية وصول عملية الانتقال إلى خاتمة ناجحة. وكانت هناك، في ذلك الوقت، خلافات كبيرة بين المؤسسات الانتقالية فيما يتعلق بالكيفية التي يتم بواسطتها تحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، فقد كنا، بمساعدة سخية من الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال، أوغستين ماهيغا، ورئيس أوغندا، صاحب الفخامة، يوري موسيفيني، قادرين على سد الثغرات، والتوصل إلى اتفاق مشترك بشأن كيفية المضي قدما تبلور في اتفاق كمبالا. ونتيجة لذلك، فإنه يشرفني أن أبلغ اليوم أن الاجتماع التشاوري بشأن إنهاء المرحلة الانتقالية، قد عقد بنجاح في العاصمة، قبل ما يزيد على أسبوع واحد بقليل، واختتم باعتماد خارطة طريق، مع جداول زمنية محددة ومعايير كاملة لضمان عودة الحكومة الدائمة في آب/أغسطس من العام القادم. كان المؤتمر تتويجا لمبادرات المصالحة بقيادة الصومال التي يرجع تاريخها إلى إعلان عرتة، الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٠، الذي أنشأ الحكومة الوطنية الانتقالية – أول حكومة في الصومال منذ عام ١٩٩١ لتأمين قدر من الاعتراف الدولي، وتمكين الصومال من إعادة احتلال مقعده في الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية.

وعلى مدى أكثر من عقد، توسعت العملية الانتقالية لتشمل العديد من الذين عارضوها في البداية، لتضم المجلس الصومالي للمصالحة والتجديد في عام ٢٠٠٣ لتشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية، فضلا عن الجناح المعتدل لإتحاد المحاكم الإسلامية في عام ٢٠٠٨ وأهل السنة والجماعة، بعد

ذلك بعامين. لذلك فمن الواضح أنه بينما لم تكن عملية السلام سلسة دائما، فإنه ثبت أنها شاملة ومسيرة محليا.

إن حكومتي ملتزمة، بشكل حاسم، بتنفيذ خريطة الطريق وتنفيذ المهام ذات الأولوية المتصلة بالأمن والدستور والمصالحة وحسن الإدارة بحلول ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وفي الفترة التي سبقت المؤتمر، قمت مع الرئيس الشيخ شريف شيخ أحمد بزيارة بونتلاند وغلمودوغ. ووضعت تلك الزيارات أساسا قويا لعلاقات عمل جيدة بين الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية. لقد وقعنا اتفاقا مع رئيس بونتلاند، سوف يساعدنا على مواصلة تطوير العلاقات. وسيتم اتخاذ خطوات إضافية لتعزيز جهود المصالحة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي في الأشهر المقبلة.

نحن في الصومال ممتنون لدعم وتشجيع المجتمع الدولي في عملية السلام، وهو أمر كان حاسم الأهمية لضمان التقدم فيها. ونرحب بالبيانات العديدة التي أصدرها المجلس على مدى الأعوام معربا عن دعم الشعب الصومالي فيما نسعى جاهدين لتحقيق حلمنا المتمثل في السلام الدائم. وفي المرحلة القادمة، ستعمل حكومتي بجد للتضامن لإحراز تقدم بشأن خريطة الطريق حتى يتسنى لنا أن نأمل في رؤية دعم دولي موحد وملتزم للمؤسسات الاتحادية الانتقالية. ستولد خطة تعبئة الموارد، التي اتفق عليها مع شركائنا الدوليين، الزخم للمضي قدما في تنفيذ خريطة الطريق.

كانت المبادئ التي يقوم عليها اتفاق خريطة الطريق في مقديشو في وقت سابق من هذا الشهر هي تعزيز شمول العملية وبناء الملكية الصومالية. وسوف يكون من الضروري متابعة اتفاق مقديشو باجتماع، في الصومال أيضا، يتواصل مع مجموعة أوسع نطاقا من أصحاب المصلحة، ويدمج آراء المزيد من الصوماليين من جميع أنحاء البلاد ويحافظ على قوة الدفع صوب تنفيذ خريطة الطريق.

لقد رحبت أيضا بتشكيل لجنة فنية، ستعمل من مقديشو، لدعم تنفيذ خريطة الطريق. وأتطلع إلى ضمان أن يجري العمل في المستقبل مع الشركاء الدوليين في الصومال، لمساعدتنا قدر الإمكان، لمساعدتنا في تحقيق مجموعة من أهداف خريطة الطريق.

ووفقا لما تقتضيه خريطة الطريق، نحن الآن في عملية تحديد وتعيين لجنة من الخبراء للإشراف على صياغة دستور جديد. وسوف يشرعون قريبا في مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، لحل أي مسائل خلافية. نحن أيضا على اتصال مع القيادة البرلمانية لضمان تعديل الميثاق الاتحادي الانتقالي بما يوفر الإطار القانوني للعملية الدستورية.

إن الشفافية عنصر أساسي لتوفير الإدارة الفعالة والشرعية. ولهذا السبب شرعنا في عملية تحديد المرشحين للجنة المستقلة المؤقتة لمكافحة الفساد، فضلا عن صياغة الميزانية المالية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢. في غضون ذلك، سنواصل، بمساعدة شركائنا في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تقديم الخدمات للسكان وفق ما تسمح به قدراتنا الحالية. وتشمل تلك الخدمات، كما سبق ذكره، تقديم وحماية المعونة الإنسانية، وفي مجالي الشرطة ومنع الجريمة، وتطوير متواضع للبنية التحتية، من قبيل إصلاح الطرق وإنارة الشوارع وتجديد المدارس والأسواق والمستشفيات. نحن نعمل أيضا مع جيراننا في المنطقة لمعالجة الأسباب الجذرية للتصحر والمجاعة، وفقا لما ورد في خطة عمل نيروبي التي اعتمدت في مؤتمر القمة الأخير المعني بأزمة القرن الأفريقي.

أمام الصومال، اليوم، بديلان للمستقبل. يستلزم أحدهما تعزيز الإغاثة الإنسانية ونمو القوة الدولية لدعم السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى تستطيع دعم الشرطة والجيش الصوماليين في البناء على المكاسب

الأمنية التي تحققت حتى الآن. وفي الوقت نفسه، سيتيح ذلك الشروع في رحلة سياسية لتنشيط وتعزيز الدولة الصومالية. لكن البديل الآخر، ينطوي على عواقب وخيمة بالنسبة للدولة. إن تفاقم المجاعة، إلى جانب وبائي الكوليرا والحصبة، سيدمر النسيج الاجتماعي للبلد ويجلب الخراب على سبل الرزق الاقتصادية لجيل كامل. هذا، في حين أن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي التي تعمل فوق طاقتها بكثير غير قادرة على منع حركة الشباب من إعادة تجميع صفوفها. فهذه الحركة بالتحالف مع أعداء السلام في الصومال، تشن هجمات على الأمن الهش في العاصمة وتقوض بشكل مدمر كل الجهود الرامية إلى إعادة بناء الحكومة.

قبل أسبوع، وقعت على خريطة الطريق باسم الحكومة الاتحادية الانتقالية – بالتعاون مع البرلمان الاتحادي الانتقالي ودولة بونتلاند الصومالية وغلمودوغ وأهل السنة والجماعة – لأنني واثق من أننا نستطيع قيادة الصومال نحو الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتزايد. بيد أن مستقبل الصومال في الميزان. لذلك لا يمكننا القيام بهذه الرحلة بمفردنا. وإذ أقف هنا اليوم وأتعهد بالاضطلاع بالمهام ذات الأولوية المنصوص عليها في خريطة الطريق، أطلب الدعم الدولي اللازم لتوفير الإغاثة الإنسانية والأمن اللذين يشكلان عنصرين حيويين لتحقيق الاستقرار في الصومال.

اسمحوا لي أن أختم بالقول أنه في حين أن الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار المجاعة ستظل تتطلب اهتمامنا في المدى القصير، لن يغيب عن بالنا أن التقدم المحرز على الصعيدين الأمني والسياسي يرسي الأسس لدولة صومالية آمنة تمثل شعبها وقادرة على أن تقدم له الخدمات. مع زيادة التزام المجتمع الدولي وتضافره، أنا واثق من أن الصومال سيتغلب على الصعوبات الحالية ويسلك الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار.

الرئيس: أشكر رئيس الوزراء على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): هذه فرصة كي يناقش مجلس الأمن مسألة الصومال. أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2011/549) وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها ممثله الخاص أوغوستين ماهيغا. نحن نقدر بشكل كبير عمل الممثل الخاص وفريقه وجميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في الصومال. أود أيضا أن أرحب في المجلس صباح اليوم بدولة عبد الولي محمد على رئيس وزراء الصومال. وأشكره على ملاحظاته الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيد بوبكر ديارا على مساهمته في مناقشة اليوم.

أود أن أثير أربع نقاط رئيسية – بشأن الحالة الإنسانية والحالة السياسية والأمن ووجود الأمم المتحدة في مقديشو.

أولا، إن الحالة التي يواجهها الكثير من الصوماليين اليوم هي معاناة تفوق كل تصور. لقد خلفت عشرون عاما من الحرب الأهلية وعواقبها إرثا مروعا، إرثا يشعر به الشعب الصومالي بكل شدة – ٤ ملايين يحتاجون إلى المساعدة في حالة الطوارئ ويواجه ٧٥٠ ٠٠٠ المجاعة. وتوفي بالفعل عشرات الآلاف. وشرد آلاف آخرون. تقف المملكة المتحدة جنبا إلى جنب مع الشعب الصومالي في وقت يشتد فيه احتياجه.

ونحن قد قدمنا ٨٠ مليون دولار لدعم جهود الإغاثة في الصومال، لتوفير الإغاثة لأكثر من مليون شخص. ومن الأهمية بمكان أن نفعل، نحن المجتمع الدولي، كل ما في وسعنا لدعم تلك الأجزاء من الصومال التي تشتد فيها المعاناة. وأدعو الآخرين إلى تقديم الدعم السخي في الوقت المناسب. إن الأزمة لن تنتهي في الأجل القصير. سوف

تستمر في عام ٢٠١٢. نحن بحاجة بالمثل إلى كفالة استمرار جهودنا للإغاثة.

ثانيا، هل من دافع أكبر من احتمال تفشي المجاعة في الأرض لكي يثبت القادة السياسيون للصومال التزامهم بتحقيق مستقبل أفضل للشعب الصومالي؟ وتحقيقا لتلك الغاية، ترحب المملكة المتحدة باعتماد خريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية، فضلا عن العمل من جانب السفير ماهيغا لتيسير اعتمادها. لكن، علينا أن نتذكر أن خريطة الطريق كانت لازمة تحديدا نظرا لعدم إحراز تقدم بشأن المهام الانتقالية. لذلك لا بد من أن تكفل الأطراف في خريطة الطريق تنفيذ المهام الرئيسية المحددة فيها في موعدها وإنهاء المرحلة الانتقالية بنجاح في آب/أغسطس ٢٠١٢. سوف يتطلب ذلك بالطبع الدعم من المجتمع الدولي، ونحن مستعدون لتقديمه. لكنه يتطلب، قبل كل شيء، الإرادة السياسية والالتزام من قادة الصومال. وأرحب بالملاحظات المشجعة في ذلك الصدد من رئيس الوزراء صباح هذا اليوم.

وأحث مؤسسات الصومال الاتحادية الانتقالية على إثبات أنها تعزز جهود المصالحة في جميع أنحاء البلد. ونتوقع من المؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تبرهن على خضوعها للمساءلة وتعزيزها للشفافية، لا سيما فيما يتعلق بتخصيص الموارد وإدارتها، وعلى بقائها متحدة وعلى إحجامها عن الدخول في أي نزاعات داخلية جديدة. ويجب ألا يراودن أحدا الشك في تقيد مجلس الأمن بالتزامه بجعل تقديم المزيد من الدعم المستقبلي مرهونا بتحقيق التقدم في بنود خارطة الطريق.

ثالثا، أرحب بالنجاحات التي حققتها مؤخرا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوة الأمنية الوطنية الصومالية في مقديشو. وأشيد إشادة خاصة بالالتزام المتواصل وبالشجاعة التي أبدتها القوات الأوغندية والبوروندية. ويشكل الانسحاب شبه التام لحركة الشباب من مقديشو دليلا على نجاح تلك القوات، وإن كان يفرض أيضا تحديات جديدة على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ومما يتسم بالحيوية الآن، كما كان الأمر دائما، أن نعطي بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الدعم الذي يلزمها لتوفير حماية أعظم لسكان مقديشو. وقد قدمت المملكة المتحدة مساهمة بمبلغ ٥ ملايين دولار في وقت سابق من هذا العام، وهي تقدم في الوقت الحاضر أكثر من ٥٠ في المائة من التمويل المطلوب لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتهيب حكومتي بالشركاء الدوليين أن يرتقوا بمستوى مساهماتهم للصندوق الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدون أي شروط.

أخيرا، أرحب بالجهود المتواصلة لرفع مستوى وجود الأمم المتحدة في الصومال، وفي مقديشو بصورة خاصة. وثمة دور حيوي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة في دعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالخبرة والمساعدة التقنية في سعي تلك المؤسسات إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق. ويلزمها أن تواصل القيام بذلك بطريقة منسقة ومتكاملة، بالعمل ككيان واحد مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين سواء في نيروبي أو في الميدان في الصومال. كما أرحب بالتحركات التي أقدم عليها الأعضاء الآخرون في المجتمع الدولي لرفع مستوى وجودهم في مقديشو، وأكرر التزام وزير خارجيتي بفتح سفارة بريطانية في مقديشو حالما تسمح الظروف المحلية بذلك.

والآن، أكثر من أي وقت مضى، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمؤسسات الاتحادية الانتقالية أن تبرهن جميعها على التزامنا الجماعي بإنهاء المرحلة الانتقالية وبناء الاستقرار في الصومال. إن أرواح الآلاف من الصوماليين العاديين من الرجال والنساء والأطفال تعتمد عليه. ولا يجوز لنا أن نفوت هذه الفرصة، ولا يجوز لنا أن

نخذل الشعب الصومالي في هذا الوقت العصيب. ويجب أن نفرض على أنفسنا وأن يفرض بعضنا على بعض واجب تحقيق التقدم الحقيقي في الأشهر المقبلة.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفدي الممثل الخاص للأمين العام، السيد أوغستين مهيغا، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2011/549) وعلى تقديمه آخر المعلومات عن التطورات السياسية وكذلك عن الحالة الأمنية والحالة الإنسانية في الصومال. ونرحب كذلك بحضور دولة السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الصومال، وسعادة السفير بوبكر غاوسو ديارا، الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لشؤون الصومال، ونشكرهما على بيانيهما المشجعين صباح اليوم.

ترحب جنوب أفريقيا بالتقدم السياسي المحرز في تنفيذ اتفاق كمبالا، المبرم في ٩ حزيران/يونيه، وتثني على الممثل الخاص مهيغا والرئيس موسفيني لجهودهما في تيسير التوصل إلى ذلك الاتفاق الهام. ونرحب بتعيين السيد علي رئيس الوزراء الجديد للصومال وبموافقة البرلمان على الوزارة التي شكلها.

ومما يتسم بأهمية مماثلة النتيجة المنبثقة عن الاجتماع التشاوري المعقود في مقديشو من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر، والاتفاق الذي توصل إليه أصحاب المصلحة الصوماليين بشأن خارطة الطريق لتنفيذ المهام الانتقالية الأساسية في غضون الشهور الإثني عشر المقبلة. ونشجع جميع الصوماليين على الأخذ بزمام أمور خارطة الطريق، التي تنص على معايير قياسية واضحة ومواعيد زمنية ومسؤوليات وموارد محددة وهياكل للتأكد من الامتثال في المجالات الأساسية ذات الأولوية التي يجب الوفاء بها قبل نهاية المرحلة الانتقالية. وهذه التطورات السياسية الايجابية تتسم بأهمية حاسمة لأن وحدة القيادة السياسية للصومال لا غنى عنها في التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية التي يواجهها شعب ذلك البلد. ونكرر النداء الذي وجهه الاتحاد الأفريقي والقادة الإقليميون إلى المجتمع الدولي بأن يوفر الدعم والموارد في الوقت المناسب لتنفيذ خارطة الطريق.

وتثني جنوب أفريقيا على النجاحات العسكرية التي أحرزتها مؤخرا بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، وما تلاها من انسحاب حركة الشباب من أجزاء كبيرة من مقديشو، حسبما أعلن عنه في ٦ آب/أغسطس. لقد انحسرت الموجات العاتية ويجب بذل كل جهد لكفالة الحفاظ على سيطرة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على مقديشو وتوسيع نطاقها.

إن سيطرة قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية على مقديشو فرضت ضغوطا شديدة على موارد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وفي هذا الصدد يكتسي الارتقاء بمستوى انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الحد الأقصى المأذون به، والبالغ ١٢ ٠٠٠ فرد، أهمية حاسمة لترسيخ المكاسب العسكرية المحققة حتى الآن. ونثني على حكومتي أوغندا وبوروندي على مساهمتها في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وتؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما الطلب الذي وجهه مجلس السلام والأمن الأفريقي، في بلاغه الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر، بأن تعيد الأمم المتحدة تأكيد التزامها بالموافقة على نشر عملية للأمم المتحدة تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي الوقت ذاته، نكرر دعوة مجلس السلام والأمن الأفريقي إلى الأمم المتحدة بأن توافق على تحسين حزمة الدعم المقدمة في مجالات الاستدامة الذاتية للقوات، وصرف تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وتوفير العناصر التمكينية اللازمة، بما فيها الهليكوبترات،

ونشر وحدات الشرطة الرسمية، وتقديم الدعم اللوجستي للعنصر المدني، فضلا عن تشكيل قوة حرس مؤلفة من ٨٥٠ فردا إضافة إلى قوام القوة المأذون به وهو ١٢ ٠٠٠ فرد لبعثة الأمم المتحدة في الصومال. ويجب علينا أن نحافظ على الزخم وأن نعزز القدرات الأمنية لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمنع أي انتكاسة للمكاسب الأمنية.

وعلى الجبهة الإنسانية نلاحظ مع القلق الوطأة الفتاكة المخزنة للجفاف في منطقة القرن الأفريقي، وفي الصومال بصورة خاصة، حيث يقدر أن ٤ ملايين إنسان يواجهون الموت جوعا وما يترتب على ذلك من وطأة على المنطقة بأسرها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يساهم بسخاء لصناديق التبرعات لتمكين المنظمات الإنسانية من الاستجابة الكافية لأزمة الجوع في منطقة القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد نثني على الاتحاد الأفريقي لتنظيمه مؤخرا مؤتمر عقد التبرعات في ٢٥ آب/أغسطس، الذي حصل على تعهدات بتقديم ٣٥٠ مليون دولار للاستجابة لجهود الإغاثة في تلك المنطقة. وإن جنوب أفريقيا تواصل تقديم مساهمتها استجابة للأزمة الإنسانية التي يواجهها الصومال.

وفيما يتصل بالقرصنة قبالة السواحل الصومالية، نلاحظ الانخفاض في أعداد الرهائن المحتجزين والسفن المحتجزة. ورغم هذا التطور الايجابي، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده للتعامل بصورة شاملة مع التحدي الذي تفرضه بلية القرصنة، بما في ذلك المسببات الكامنة المتصلة بانهيار سلطة الدولة والاستغلال غير القانوني للموارد البحرية وإلقاء النفايات السامة.

ختاما، تشجع جنوب أفريقيا الممثل الخاص مهيغا على مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي والقادة الإقليميين في مسعانا الجماعي إلى جلب السلام والاستقرار إلى الصومال. وتلتمس جنوب أفريقيا من المجتمع الدولي أن لا يتخلى عن الصومال في هذا الوقت الحرج. فالصومال، رغم التحديات الهائلة التي يواجهها، يتيح اليوم للمجتمع الدولي فرصة سانحة ينبغي اغتنامها لتوطيد المكاسب السياسية والأمنية التي سجلت في الآونة الأخيرة. وإن الفشل في ذلك والفشل في انتهاز الفرص السانحة اليوم لن يؤدي إلا إلى تأخير وزيادة صعوبة التغلب على هذه التحديات في المستقبل. لقد آن أوان العمل.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري أن أراكم، سيدتي، تترأسين اجتماعنا اليوم. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب برئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، السيد عبد الولي محمد علي، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية وتقديمه آخر المعلومات عن الحالة في الصومال وعن أحدث التطورات هناك. ونرحب كذلك بالممثل الخاص للأمين العام، السفير أوغستين مهيغا، والسيد بوبكر غاوسو ديارا، الممثل الخاص للجنة الاتحاد الأفريقي لشؤون الصومال، ونشكرهما على إحاطتيهما الإعلاميتين فيما يخص الحالة في الصومال اللتين كانتا مفيدتين جدا.

منذ آخر اجتماع عقدناه بشأن الصومال (S/PV.6599)، شاهدنا تطورات سياسية ايجابية كبيرة في مجال الأمن. وإن اتفاق الوحدة الذي اعتمدته السلطات الاتحادية الانتقالية في الاجتماع التشاوري المعقود في ٦ أيلول/سبتمبر يشكل بلا ريب معلما تاريخيا ذا أهمية عظيمة. نود تسليط الضوء على العمل الذي يقوم به السيد ماهيغا، وجهوده لتيسير المشاورات التي أدت إلى هذا الاتفاق الهام بين الطرفين.

تشكل خريطة الطريق التي اعتمدها مختلف الأطراف، والمهام الأربع التي حددها كأولويات في إنهاء

الفترة الانتقالية في عام ٢٠١٢، أساسا متينا لعملية تحقيق الاستقرار والوحدة. ينبغي على السلطات الاتحادية قيادة تنفيذها، وتوطيد المكاسب الأمنية وتحقيق تقدم نحو إقرار الدستور، الذي ينبغي أن يحدث جنبا إلى جنب مع الحوار من أجل المصالحة.

الشفافية والحكم الرشيد ضروريان أيضا لإعادة البناء الوطني، وستساعدان على تعزيز شرعيتها ومصداقيتها، والحفاظ على الدعم القوي من المجتمع الدولي. إن الإنجازات التي تحققت في مجال الأمن ستكون مستدامة، ما دامت الحكومة الاتحادية الانتقالية قادرة على تعزيز إدارتها السياسية.

نحن قلقون من استمرار تدهور الحالة الإنسانية. الأخبار التي تصلنا يوميا مأساوية حقا. تفيد الوكالات الدولية بأن الأزمة الحالية هي واحدة من أخطر الأزمات التي ألمت بالمنطقة على مدى العقدين الماضيين. من المهم أن نواصل العمل من أجل ضمان الأمن وإمكانية الوصول لمنظمات الإغاثة وضمان وصول المساعدات إلى السكان الذين هم في حاجة ماسة إليها. نعيد التأكيد على ضرورة أن تحترم أطراف النزاع المبادئ الإنسانية، وضمان الحماية للسكان المدنيين، والتعاون من أجل ضمان الكفاءة اللوجستية.

نظرا لإعلان المجاعة في ست من بين ثمان مناطق في جنوب الصومال، يجب على السلطات الاتحادية الانتقالية إظهار قدرتها على التعامل مع الحالة، وبأن هدفها الأساسي تلبية الاحتياجات الفورية للسكان. إننا نحثها على توظيف كل الوسائل المتاحة لها لضمان أمن السكان المدنيين وبذل كل جهد ممكن لمساعدتهم وحمايتهم.

نحن نتفق مع الأمين العام بأنه من الأهمية بمكان بالنسبة للمجتمع الدولي دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤوليتها في حماية المدنيين والقيام بدور تنسيقي في تقديم المساعدة. بينما تقع على الحكومة الاتحادية الانتقالية مسؤولية إثبات هذه القيادة، يتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواصلة الإسهام أيضا كي،من خلال إتباع نهج شامل، يجري ربط المساعدات العاجلة على نحو متزايد بتوفير الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة والقدرة على التعافي لضمان الأمن الغذائي وسبل المعيشة في الأجل الطويل، وفي الوقت نفسه المساهمة في تطوير هياكل التنمية المستدامة بعد الأزمة والوقاية من حالات الطوارئ في المستقبل.

يتعين علينا الاستمرار في تعزيز مؤسسات الدولة، والاعتراف بمسؤوليتها الأساسية في استعادة الأمن والاستقرار السياسي وسيادة القانون والتنمية الاقتصادية. يحذر الأمين العام، بأنه مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية، كان هنالك انتشار للكيانات التي تدعي أنها إدارات إقليمية. ويتطلب ذلك من المنظمة والمجتمع الدولي الحفاظ على حوار موحد في إطار الالتزامات والأهداف الواردة في خريطة الطريق، وبالتالي منع تفتت الدولة، والمساهمة في تحقيق استقرارها.

عمل ووجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمر حاسم لتحقيق الاستقرار في الصومال. لذا يجب علينا أن نتأكد على وجه السرعة بأن لديها الموارد اللازمة والمعدات المناسبة لتنفيذ ولايتها وتحسين الظروف المعيشية للجنود. يؤيد بلدي الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية.

في الختام، أحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على الامتثال للشروط المتفق عليها في خريطة الطريق فيما يتعلق بالمهام الرئيسية والأولويات على حد سواء، والمواعيد النهائية وآليات التنفيذ للأشهر الـ ١٢ المقبلة. سيكون الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ولجنة التنسيق الدولية المشتركة حاسما في هذا الصدد.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2011/549) والممثل الخاص أوغستين ماهيغا على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا، والثناء عليه وعلى فريقه لما بذلوه من جهود مستمرة. أود أيضا أن أرحب بحضور دولة رئيس وزراء الصومال، السيد عبد الولي محمد علي، وأشكره على العرض الذي قدمه، كما أشكر السيد ديارا لمساهمته في مناقشة اليوم.

كان هنالك بعض التقدم المشجع في الصومال. في إطار اتفاق كمبالا،قبل البرلمان برئيس وزراء جديد وجرى تعيين حكومة جديدة. جرى أيضا الاجتماع التشاوري في مقديشو وحقق هدفه الرئيسي، المتمثل في تأييد خريطة الطريق.

على الرغم من هذه الخطوات الهامة لا تزال هنالك تحديات كبيرة أمامنا كما أوجز السفير ماهيغا. لذلك من الضروري أن تبني المؤسسات الصومالية على التقدم الذي تحقق حتى الآن وعلى توافق الآراء الموجود. طوال الفترة الانتقالية المتبقية، يجب تنفيذ اتفاق كمبالا، كما يجب تنفيذ خارطة الطريق، وفقا للمعايير المتفق عليها والجداول الزمنية. ندعو الدول الموقعة على اتفاق كمبالا لضمان التماسك والوحدة والتركيز على إنجاز المهام الأربع، ذات الأولوية التي وردت في خريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية – الأمن والدستور والمصالحة والحكم الرشيد – بحيث تنتهي الفترة الانتقالية فعلا في آب/أغسطس ٢٠١٢.

كما شددت البرتغال من قبل، يعد ضمان احترام حقوق الإنسان وتمهيد الطريق لمستقبل أفضل للصوماليين، بما في ذلك من أجل تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية،أيضا ذا أهمية قصوى. إننا نؤكد في هذا الصدد على الدور الإيجابي جدا الذي يمكن للمرأة أن تؤديه في حل النزاعات، ونشجع جميع الأطراف في الصومال على إزالة العقبات والتحديات أمام مشاركة المرأة الصومالية في الحياة العامة. في هذا المسعى، من الأهمية بمكان أن يستمر الشركاء الإقليميون والدوليون في الالتزام وتقديم الدعم للشعب الصومالي لمساعدته على التصدي لجميع التحديات التي تواجه الصومال، وآخرها على المستوى الإنساني.

لا زال ينتابنا قلق عميق إزاء الحالة، ونعبر عن أسانا على وجه الخصوص من آثارها الرهيبة على حياة السكان الصوماليين، وخصوصا على الأطفال، الذين تضرروا بشدة من جراء المجاعة. إلا أننا قد تشجعنا بالجهود المبذولة في الميدان من قبل جميع الوكالات والصناديق والمنظمات الإقليمية والمحلية غير الحكومية والشركاء في المجال الإنساني، على خلفية من الظروف الأمنية الصعبة جدا. وتشجعنا أيضا تعبئة المجتمع الدولي حتى الآن، ونرحب بانعقاد القمة بخصوص الاستجابة الإنسانية لمنطقة القرن الأفريقي على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. ولكن لن تثمر هذه الجهود مجتمعة إلا إذا وصلت المساعدات لمن هم في حاجة حقيقية إليها. لذا نحث جميع الأطراف والجماعات المسلحة على ضمان الوصول الكامل والآمن ودون عوائق لتقديم المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء الصومال.

على الصعيد الأمني، ينبغي للمؤسسات الاتحادية الانتقالية أيضا الاستفادة من التحسنات التي حدثت مؤخرا في مقديشو من خلال ضمان توصيل الخدمات الأساسية وتوفير الحكم الرشيد لجميع مواطنيها. إنها بفعلها ذلك، ستشرّف أيضا الجهود والتضحيات التي قامت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطني الصومالي، التي نثني عليها.

بما أن السياق في الميدان في تغير، تبرز تحديات جديدة للبعثة، وللحكومة الاتحادية الانتقالية. من أجل الاستجابة للاحتياجات الفورية، فإننا نشجع على تعزيز قوات الأمن الوطني الصومالي، لأن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن في الصومال. هذا هو المسعى الذي نحن سعداء لمواصلة المساهمة فيه، بما في ذلك من خلال مهمة تدريبية للاتحاد الأوروبي في الصومال.

مع ذلك، لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي عنصرا حاسما في دعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية وحمايتها. لذا نكرر دعمنا للبعثة، ونؤيد تجديد ولايتها، ونكرر دعوة الأمين العام للتعجيل بنشر قوات إضافية لملء الفراغ الأمني الناجم عن انسحاب حركة الشباب من مقديشو. سوف ننظر أيضا بعين العطف إلى توسيع نطاق حزمة دعمها وتطوير قوة الحراسة لتوفير الأمن لموظفي المجتمع الدولي.

لكن تحديات جديدة تنشأ أيضا بالنسبة للأمم المتحدة. في هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذل من أجل الوفاء بالتزام الأمين العام بالتكامل الهيكلي الكامل لأسرة الأمم المتحدة في هذا البلد في أقصر إطار زمني ممكن.

على الرغم من التطورات الأخيرة، لا تزال الحالة العامة في الصومال هشة. لذلك من المهم، التصدي بصورة شاملة لجميع التحديات التي تواجه الصومال في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية وحقوق الإنسان ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا يعني أيضا مواصلة جهودنا المشتركة لمكافحة القرصنة من خلال استجابة متعددة الأبعاد للمشكلة.

يكمن السبيل الرئيسي لمسار ناجح في اتجاه تحقيق السلام والاستقرار في الصومال في الالتزام القوي والانخراط والتعاون الوثيق بين جميع الأطراف الصومالية. البرتغال سوف تواصل جهودها، في مختلف المحافل، من أجل مساعدة الشعب الصومالي في التصدي للتحديات التي تواجهه.

قبل أن أختم، أود أن أعرب عن تقديري الخالص لاستمرار مشاركة الممثل الخاص للأمين العام، السفير ماهيغا، والاتحاد الأفريقي، والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمنظمات الإقليمية الأخرى، في العملية الصومالية. وفي هذا السياق، نؤيد بالطبع موقف الاتحاد الأوروبي الذي سيجري التعبير عنه في وقت لاحق في هذه المناقشة.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشارك الآخرين في التقدم بالشكر للممثل الخاص للأمين العام، أوغستين ماهيغا، على إحاطته الإعلامية الشاملة عن التطورات الأخيرة في الصومال وعلى تقرير الأمين العام. وأود أيضاً أن أرحب بالسيد محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، في المجلس، وأن أشكره على بيانه الذي أوضح فيه نظرته للحالة في الصومال وخطط الحكومة الاتحادية الانتقالية للمستقبل. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد ديارا، على بيانه.

تشكل الحالة الإنسانية المتردية في الصومال، الناتجة عن المجاعة، مصدر قلق جدي. فكما لاحظ تقرير الأمين العام، فإن أكثر من نصف سكان الصومال يعانون من وطأة الأزمة الإنسانية. وبينما اتخذ المجتمع الدولي تدابير طارئة لتقديم المساعدة للمحتاجين، هناك نحو ٢,٨ مليون شخص يعيشون في المناطق الأكثر تضرراً التي تخضع لحركة الشباب، حيث يتعرض وصول الوكالات الإنسانية للتقييد الشديد. إننا نهيب بكل الجماعات الصومالية أن توفر للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول بدون عوائق وأن تيسر وصول المعونات للمحتاجين. لقد قررت الهند تقديم مساعدات إنسانية بقيمة ٨ ملايين دولار للبلدان المتضررة من جراء

المجاعة والجفاف الشديدين في منطقة القرن الأفريقي – وهي الصومال وكينيا وجيبوتي – من خلال برنامج الأغذية العالمي. هذا بالإضافة إلى مساهمتنا المقدرة بمليون ونصف المليون دولار للصندوق الاستئماني للصومال، ونصف المليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بهدف تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الحالتين. نحن نقدر الدور الرئيسي الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في إيصال المساعدات الإنسانية. ونشارك الآخرين في حث الدول الأعضاء على الانضمام إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالاستجابة للنداء الإنساني.

وبينما يكافح المجتمع الدولي الأزمة الإنسانية، حدثت بعض التطورات الإيجابية على الصعيدين السياسي والأمني. فقد أضفى التوقيع على اتفاق كمبالا واعتماد البرلمان الصومالي له لاحقاً وتشكيل حكومة جديدة زخماً إيجابياً على العملية السياسية يتعين المحافظة عليه خلال الفترة الانتقالية التي جرى تمديدها. كما نرحب بالاجتماع التشاوري الرفيع المستوى المعني بإنهاء الفترة الانتقالية في الصومال، المعقود في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر في مقديشو، وما تمخض عنه من اعتمادٍ لخريطة طريق. ونؤكد مجدداً دعمنا لهذه العملية ونأمل أن تتمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية من تنفيذ خريطة الطريق في إطار زمني محدد وأن تُكمل المهام الانتقالية العالقة. من شأن هذا الأمر وحده أن يمكن من إجراء مصالحة حقيقية وشاملة وجامعة في الصومال من أجل وضع حد لعقدين من انعدام الاستقرار والأمن.

في هذا الصدد، نقدر انخراط الرئيس ورئيس البرلمان مع المجتمع الدولي. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام ماهيغا على جهوده الحثيثة وتعاونه مع الزعماء الصوماليين ومع الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأصحاب المصلحة الآخرين.

ينبغي للحكومة الانتقالية أن تغتنم الفرصة التي أتاحها انسحاب حركة الشباب من مقديشو لزيادة فعالية وجودها في جميع أنحاء العاصمة من خلال تقديم الخدمات الأساسية. لن يؤدي ذلك إلى زيادة شرعية الحكومة فحسب، بل سيساعد أيضاً على نجاح العملية السياسية. ثمة حاجة عاجلة لزيادة قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ليصبح ١٢ ألف جندي، بحسب الولاية الصادرة عن مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نثني على حكومتي أوغندا وبوروندي على ما أسهمتا به في بعثة الاتحاد الأفريقي وعلى ما قدمه حفظة السلام التابعون لكل منهما.

تمثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الركيزة الأساسية للجهود الدولية لإعادة استتباب الأمن في الصومال. لذلك فإن من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بسد فجوات الموارد على نحو عاجل لما لها من آثار سلبية على فعالية البعثة في الوفاء بولايتها. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإنه، في غياب الدعم الدولي لتوفير المعدات للقوات وتجهيزها، ستظل الدول المساهمة بقوات تواجه الصعوبات في نشر حفظة السلامة في الوقت المطلوب. ينبغي أن تسهم الدول الأعضاء بشكل عاجل وبدون تحفظ في الصندوقين الاستئمانيين الخاصين بالبعثة التابعين لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكما ذُكِر سابقاً، فقد أسهمت الهند بمبلغ مليوني دولار في عمليات البعثة عبر صندوقي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدون أي تحفظات. كما نؤيد تمديد ولاية البعثة.

ثمة حاجة أيضاً لتوسيع قوات الحكومة وتعزيز قدراتها من أجل الاستقرار والأمن على المدى الطويل في

الصومال. يجب القيام بعمليات تحنيد جديدة، وتوفير كل ما يلزم من التدريب والمعدات.

لا تزال القرصنة قبالة الساحل الصومالي مشكلة خطيرة تواجه المجتمع الدولي. فحتى ٣١ آب/أغسطس، كان القراصنة الصوماليون يحتجزون ١٩ سفينة و ٤٠٤ رهينة. لذا فإن مكافحة القرصنة البحرية مسألة مهمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحالة الأمنية في الصومال. وحتى الآن، لم تُعِر المؤسسات الاتحادية الانتقالية هذه المشكلة الاهتمام الواجب. ونأمل أن تقوم المؤسسات الانتقالية، خلال الفترة الانتقالية الممدّدة، بتنفيذ المعالم الواردة في خريطة الطريق المعتمدة في ٦ أيلول/سبتمبر تنفيذا كاملاً فيما يتعلق بالقرصنة، بما في ذلك اعتماد إطار قانوني لمكافحة القرصنة واحتجاز الرهائن ودفع الفدية، وتحديد منطقة اقتصادية حصرية، وإنشاء حفر سواحل فعال، وتعيين منسق لمكافحة القرصنة، وهلم جرا. بالإضافة إلى المعالم الواردة في خريطة الطريق، ينبغي على المؤسسات الانتقالية أن تنفذ بشكل سريع الأحكام الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهدف تقليص عائدات الموانئ لحركة الشباب. في هذا الصدد، سنشارك بطريقة بناءة مع أعضاء مجلس الأمن في مشروع القرار بشأن إنشاء آلية قانونية لمحاكمة القراصنة وسجنهم. كما نقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في بناء قدرات المؤسسات الانتقالية وقدرات دول المنطقة من أجل اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة القرصنة قبالة الساحل الصومالي.

علاوة على ذلك، في ضوء تنامي نطاق المشكلة واتساعها، يجب على المجتمع الدولي أن يفكر في اعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة. في رأينا، ينبغي أن تشتمل هذه الاستراتيجية على ما يلي: إنشاء قوة لمكافحة القرصنة بقيادة الأمم المتحدة للقيام بعمليات بحرية تساعد على تحقيق قدر أكبر من التنسيق في عمليات مكافحة القرصنة التي تقوم بها القوات البحرية المختلفة؛ وإنفاذ قوانين وطنية بشأن أولوية تجريم القرصنة بحسب تعريفها الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ وتنظيف خط الساحل الصومالي بصورة فعلية، مع تحديد ممرات آمنة ومناطق عازلة.

لقد اتخذت الهند بالفعل خطوات عديدة، منها القيام بدوريات لمكافحة القرصنة في خليج عدن منذ ٢٠٠٨، كما قامت بنشر سفنها في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من بحر العرب. وقد ساعد ذلك في إحباط محاولات قرصنة عديدة. ومع استمرارنا في عملياتنا لمكافحة القرصنة، فإن ثمة حاجة عاجلة أيضاً للتصدي لمشكلة قيام القراصنة باحتجاز الرهائن وما يترتب عن ذلك من مشاكل إنسانية يواجهها الرهائن وأسرهم. ونأمل أن يتضمن تقرير الأمين العام عن القرصنة، المتوقع تقديمه في تشرين الأول/أكتوبر، توصيات ملموسة بشأن جميع جوانب مشكلة القرصنة، بما في ذلك احتجاز الرهائن والأهوال التي يكابدها الرهائن.

السيد دي لورينتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص ماهيغا والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ديارا، على تعليقاتهما الضافية. كما نرحب برئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال في هذه المناقشة.

يساور الولايات المتحدة بالغ القلق بسبب الجفاف الشديد والأزمة الإنسانية العويصة في الصومال وفي أنحاء مختلفة من منطقة القرن الأفريقي. فهناك أكثر من ١١ مليون شخص يحتاجون بشكل عاجل إلى المساعدات الطارئة، منهم ٤ ملايين صومالي بحاجة إلى الغذاء. وداخل الصومال، تنتشر المجاعة بشكل ينذر بالخطر. فقد وصل الضرر إلى منطقة سادسة، ونتوقع أن تستمر الحالة في التدهور. وبدون اتخاذ إجراءات عاجلة، يمكن أن يموت أكثر ٧٥٠ ألف شخص خلال الشهور المقبلة. نحن نرحب بالقمة المقبلة بشأن الصومال، وبعقد القمة الأوسع نطاقاً التي تعقد بشأن

المساعدات الإنسانية في منطقة القرن الأفريقي، أثناء انعقاد الجمعية العامة. فالحاجة كبيرة، والوقت قصير.

تقدم الولايات المتحدة ما يقرب من ١٠٢ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية للصومال، وأكثر من ٦٠٠ مليون دولار لمنطقة القرن الأفريقي بأكملها في مواجهة الأزمة. ونؤيد الأمين العام في دعوته لزملائنا من الدول الأعضاء إلى المساهمة بسخاء في البرامج الموضحة في النداء الموحد من أجل الصومال. وينبغي لنا أن نوفر التمويل الكامل لعملية مواجهة الطوارئ الجارية، حتى يتمكن من هم في حاجة ماسة، من الحصول على الغذاء والماء والدواء والمأوى، وهو ما يلزمهم من أجل البقاء. ويتعين على الجهات الإنسانية الفاعلة في الصومال، تنسيق جهودها حتى يتسنى لها تعزيز أثر جهود الإغاثة هذه في جميع أنحاء البلاد.

وتدين الولايات المتحدة، في هذه الساعة من الأزمة، الأعمال القاسية التي تقوم بها حركة الشباب، بما في ذلك استهداف المدنيين، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية لملايين الصوماليين. وتواصل حركة الشباب عرقلة الوصول إلى السكان الأكثر تضررا من المجاعة. فقد أعاقت قسوتها بشدة الجهود الدولية المبذولة لمعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة. وعلى جميع الجماعات المسلحة احترام حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وخصوصاً النساء والأطفال. فالاغتصاب، والعنف الجنسي ضد النساء والأطفال الأبرياء، غير معقولين ويجب وقفهما. وتتقاسم جميع الأطراف في الصومال المسؤولية عن حماية المدنيين، والحفاظ على مجال العمل الإنساني وتوسيع نطاقه. وعلى جميع الجماعات المسلحة في الصومال، الالتزام بالقانون الإنساني الدولي.

وأود أن أنتقل الآن إلى الحالة السياسية. ترحب الولايات المتحدة بالتوقيع على اتفاقات كمبالا في ٩ حزيران/يونيه، وبنتائج الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي عقد في مقديشو في مطلع أيلول/سبتمبر. ونشيد بالممثل الخاص، ماهيغا، لجهوده الرامية إلى تسريع المصالحة السياسية وإحراز التقدم، بما في ذلك، عبر خارطة الطريق التي تم الاتفاق عليها، جنباً إلى جنب مع المعايير والجداول الزمنية المؤدية إلى تحقيق الهدف. والأمر متروك الآن للحكومة الاتحادية الانتقالية، لتحسين الحكم من خلال العمل مع الإدارات الإقليمية والمحلية المسؤولة، وجماعات المجتمع المدني وزعماء العشائر، على أساس الأهداف المشتركة المتعلقة بتحقيق السلام والاستقرار، من أجل تنفيذ المعايير المنصوص عليها في خارطة الطريق.

تحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نذكّر المؤسسات الاتحادية الانتقالية بأن الدعم الدولي في المستقبل، سيكون مرهونا بإكمال المهام الواردة في خارطة الطريق. والآن هو الوقت المناسب لبذل الجهود المستدامة والقوية أجل بناء السلام، من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية.

والشعب الصومالي يستحق أن تدار شؤونه بمسؤولية، وأن تكون له حكومة ذات مصداقية. ونحث الحكومة الاتحادية الانتقالية على الاستفادة من البيئة الأمنية الجديدة، لتمديد نطاق نفوذ الشرطة، ونظام العدالة الجنائية وغيرهما من المؤسسات المدنية، في المناطق المحررة حديثا من مقديشو. ويتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية تحسين مستوى الحكم، والخدمات الأساسية، والشفافية والمسؤولية الماليتين. وينبغي لهما إجراء انتخابات ذات مصداقية في آب/أغسطس ٢٠١٢.

وعلى الصعيد الأمني، ترحب الولايات المتحدة بالإنجازات العسكرية الهامة التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وقوات الأمن الصومالية. فقد حقق الهجوم المنسق الذي شنته البعثة ضد حركة الشباب، ابتداءً من شباط/فبراير نتائج باهرة. فقد ساهم في انسحاب حركة

الشباب من جميع أنحاء مقديشو تقريباً في ٦ آب/أغسطس. ومع ذلك، فإن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا، ونحث قوات الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية على المثابرة في جهودها المتعلقة بمكافحة التمرد. ويتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية من جانبها، إحراز مزيد من التقدم في خارطة الطريق المتفق عليها، والبدء في توفير الخدمات في أكبر نطاق ممكن من مقديشو، من أجل ترسيخ المكاسب الأمنية التي أحرزت مؤخراً.

وتثني الولايات المتحدة على حكومتي أوغندا وبوروندي، لالتزامهما بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي. ونشكر اللواء موغيشا، لقيادته، كما نشكر جميع حفظة السلام الشجعان، التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي. ونرحب بالالتزامات المتعلقة بنشر مزيد من القوات من الدول الأخرى الشريكة للاتحاد الأفريقي، بحيث تصل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوتها المأذون بها بالسرعة اللازمة، لتأمين منطقة عملياتها الموسعة.

وتعتزم الولايات المتحدة مواصلة دعمنا القوي المتبادل للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي. فقد التزمنا منذ عام ٢٠٠٧، بتوفير التدريب والمعدات والدعم اللوجستي لقوات الاتحاد الأفريقي والدول المساهمة بقوات، بما تزيد قيمته على ٢٥٨ مليون دولار. كما وفرنا أيضاً أكثر من ٨٥ مليون دولار في شكل مساعدة أمنية للحكومة الاتحادية الانتقالية، من أجل إعداد أمن صومالي يتحلى بالمهنية والقدرة. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على المساهمة، دون أي محاذير، في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبعثة، بما في ذلك تسديد تكلفة المعدات المملوكة للبعثة، التي هي في حاجة ماسة إليها.

وتشيد الولايات المتحدة أيضا بعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبالمساهمات الكبيرة التي قدمها في مجال تحسين عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي اللوجستية، ونوعية حياة أفرادها. ونحث الأمم المتحدة على توسيع وجودها وأنشطتها في الصومال، متى ما سمحت الحالة الأمنية بذلك. ويشكل نقل موظفي الأمم المتحدة إلى مقديشو عاملاً رئيسياً للجهود المضنية والطويلة الأجل، الرامية إلى هزيمة حركة الشباب، واستعادة الاستقرار والحكم اللائق في الصومال.

وختاماً، أود أن أنتقل إلى أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال – وهي الآفة التي بدأت بسبب عدم الاستقرار والافتقار إلى الحكم، وهي تهدد الآن السلم والأمن والاستقرار في الصومال. فالقرصنة، والاقتصاد المربح غير المشروع الذي يترتب عليها، تساهم في الفساد وتآكل التنمية السياسية والاقتصادية المستدامة. ويكمن الحل الوحيد المستدام في الأجل الطويل لمشكلة القرصنة، الذي من شأنه أيضاً تعزيز التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، وتحسين الحالة الإنسانية في الأجل الطويل، في توفر الأمن والحكم الرشيد.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاما قويا بدعم جهود الإغاثة الإنسانية، وتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال. وسوف نستمر في الشراكة مع المجتمع الدولي، من أجل المساعدة في إنهاء الأزمة الإنسانية المتفاقمة، وجلب الإغاثة للشعب الصومالي الذي تشتد معاناته في تلك الرقعة المضطربة من العالم.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): لقد اعتمدنا في ١٥ آب/أغسطس، هنا في المجلس، بياناً صحفياً (انظر SC/10360) ذكرنا فيه تأييدنا لعقد الاجتماع التشاوري بشأن إنهاء المرحلة الانتقالية في الصومال. وإذ نعقد هذه الجلسة الآن، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس،

على تنظيم هذه المناقشة بشأن تطور الحالة في الصومال، التي لا تزال تثير القلق.

ونرحب بحضور معالي السيد، عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الصومال بيننا هنا. ونحن ممتنون له على بيانه الهام. ونود بدايةً، الإعراب عن ارتياحنا للمعلومات التي قدمها لنا، فيما يتعلق بالتزام الحكومة الاتحادية الانتقالية ببذل قصارى جهدها، لتنفيذ خارطة الطريق التي اعتمدت أثناء الاجتماع الذي عقد في بداية شهر أيلول/سبتمبر.

ونشكر السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال، على المعلومات التي قدمها أثناء عرض تقرير الأمين العام (S/2011/549). وأخيرا، نود أن نرحب بحضور السفير بوبكر ديارا، الذي يمثل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ونشكره على بيانه.

ولا تزال غابون، شأنها شأن جميع الأعضاء، تشعر بالقلق من استمرار الأزمة الإنسانية التي لا تزال سائدة في الصومال. ومما لا ريب فيه، أنها لا تزال تشكل تحديا كبيرا لذلك البلد، وللمجتمع الدولي بأسره. واليوم تتأثر خمس مناطق في الصومال بالمجاعة. ويموت الأطفال يومياً من الأمراض وسوء التغذية وانعدام الرعاية المناسبة. غير أن الجهود الإنسانية والأموال المقدمة جعلت من الممكن توفير المزيد من المساعدة للسكان الأكثر ضعفا، ولا سيما من في العاصمة وفي مخيمات اللاجئين في كينيا وإثيوبيا. بالإضافة إلى ذلك، حشد مؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقود في ٢٥ آب/أغسطس في أديس أبابا حوالي ٣٥٠ مليون دولار للجهود المبذولة لمساعدة القرن الأفريقي.

تبين هذه الإجراءات استعداد أفريقيا والمجتمع الدولي لتوفير استجابة عاجلة للأزمات الإنسانية. وساهمت غابون، من جانبها، في تلك الجهود عن طريق تقديم مساهمة متواضعة قدرها ٢,٥ مليون دولار.

ورغم كل هذه الجهود، لا تزال الاحتياجات في الميدان كبيرة. وفي هذا الصدد، تود غابون أنتكرر دعوة الأمين العام من أجل مساعدة مستدامة. علينا أن نتجاوز تقديم المساعدة في حالات الطوارئ وأن ننشئ آليات دعم للزراعة في الصومال. وحيث أن هذه مسألة عاجلة، لدينا فرصة للتفكير في إجراءات شاملة طويلة الأجل لمنع انعدام الأمن الغذائي. ولذلك نرحب بالاجتماع القادم لمجموعة العشرين، الذي سيتيح فرصة للمجتمع الدولي لحشد جهوده لمكافحة انعدام الأمن الغذائي.

ينبغي أن يمثل بدء سقوط الأمطار في جنوب الصومال فرصة للمجتمع الدولي لمساعدة الصوماليين في الحصول على بذور وأسمدة أفضل، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج الزراعي. وبالتالي، فإننا سنكون قادرين على تقديم استجابة مستدامة للأزمة الإنسانية التي يعاني منها الصومال والقرن الأفريقي.

وفي ما يتعلق بالحالة السياسية، نشارك أعضاء المجلس الآخرين في ملاحظة التقدم المحرز. لن نمل من تكرار هذا: الأزمة الصومالية هي قبل كل شئ أزمة سياسية ومؤسسية، ولهذا السبب لا يمكن إيجاد حل مستدام إلا إذا جرى التركيز بدرجة أكبر على المصالحة بين جميع الصوماليين. وفي هذا الصدد، نكرر النداء الذي وجهه ممثل الاتحاد الأفريقي.

ويكمن الحل أيضا في استعادة سلطة الدولة وتعزيز عملية السلام. ولذلك فإننا نرحب باعتماد خريطة الطريق في ٦ أيلول/سبتمبر للمراحل النهائية من الانتقال في البلد. وسوف تساعد تلك الخطوة في بناء المزيد من التماسك بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية. إن خريطة الطريق وثيقة أساسية وعلامة بارزة أخرى من علامات تنفيذ اتفاق جيبوتي.

ومما يشجعنا إنشاء إدارات إقليمية جديدة تتألف من جماعات الميليشيا المسلحة السابقة التي تقف مستعدة للعمل مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. إن استعداد الحركات المسلحة أن تصبح أحزابا سياسية يجسد التطور الإيجابي لعملية السلام في الصومال.

وتشدد غابون على ضرورة تعزيز هذا التقدم السياسي. ونشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية والبرلمان الاتحادي على تنفيذ جميع المهام المنصوص عليها في خريطة الطريق في أقرب وقت ممكن. إن صياغة الدستور وتحسين الأمن والمصالحة الوطنية أمور أساسية للجهود الرامية إلى إنهاء أكثر من ٢٠ عاما من عدم الاستقرار في البلد. ومن ثم، من المهم أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي، بصفة أعم، دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية بغية تعزيز سلطتها في جميع أنحاء البلد.

وعلى الصعيد الأمني، أحرز الصومال تقدما كبيرا، كما يتضح من انسحاب ميليشيات حركة الشباب من مقديشو. ومع ذلك، لا تزال هناك تهديدات للأمن. إن محاولات الهجوم على العاملين في المجال الإنساني والقتال المستمر في جنوب الصومال وهجمات تموز/يوليه الماضي في كينيا تذكرنا بهذه الحقيقة.

وفي هذا الصدد، تدعو غابون المجتمع الدولي إلى مزيد من التعبئة. ولا يزال وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضروريا. ويجب أن تتمتع البعثة بتمويل يمكن التنبؤ به وتحقق قوام القوة المأذون به في القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠).

ويرحب وفدي بإعلان جيبوتي وسيراليون، اللتين على الرغم من ظروفهما الصعبة، وافقتا على تقديم قوات لبعثة الاتحاد الأفريقي. ونود أيضا أن نشكر جميع البلدان التي تساهم بطرق مختلفة من أجل استمرار هذه العملية. لكن، كما أشار الاتحاد الأفريقي في بيانه الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر، فإن الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولهذا هو السبب علينا أن تنظر في نشر بعثة حفظ السلام حقيقية تابعة للأمم المتحدة، ويمكن تحديد إجراءاتها بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي.

وفي الوقت الحالي، علينا محاولة تحسين نظام دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن التأخر في سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات وأوجه القصور في الدعم اللوجستي أعاق بصورة كبيرة نشر قوات إضافية في الوقت المناسب. ولا يزال وفد بلدي مستعدا للنظر في أي اقتراح يقدمه الأمين العام في هذا الصدد. علينا مواصلة تدريب قوات الشرطة الصومالية وقوات الأمن الوطني. تقع مسؤولية السلام والاستقرار في الصومال أولا وقبل كل شيء على عاتق الشعب الصومالي نفسه. إن كل تلك التدابير أكثر إلحاحا وضرورة لأنها سوف تساعدنا في الاستفادة من المكاسب الأمنية التي تحققت في الأشهر الأخيرة.

وفي الختام، يود وفدي أن يسلط الضوء على نقطة واحدة تتعلق بالتهديد الذي تمثله القرصنة لسواحل الصومال بأكمله. ما برحت غابون، في كل مرة تثار المسألة في المجلس، تشدد على أهمية نهج عالمي، يجب أن يشمل الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الأمني والإنساني في البر الرئيسي. ولذلك فإننا نتطلع باهتمام إلى التقرير المقبل للأمين العام بشأن هذه المسألة.

أخيرا، نغتنم هذه الفرصة لنرحب مرة أخرى بالشراكة الفعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدعم السلام والاستقرار في الصومال.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2011/549) عن الصومال، وأن أشكر السيد أوغستين ماهيغا، الممثل الخاص

للأمين العام للصومال، على إحاطته الإعلامية المفيدة والزاخرة بالمعلومات صباح اليوم. ونشكر أيضا السيد بوبكر غاوسو ديارا على مساهمته في مناقشة اليوم. ونرحب أيضا بدولة السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الصومال، ونشكره على ملاحظاته.

تلاحظ البوسنة والهرسك مع الارتياح التطورات الأمنية الأخيرة في الصومال. من الأهمية بمكان اغتنام هذه الفرصة السانحة بالطريقة الصحيحة. إن توطيد سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية وتقديمها الخدمات الأساسية لشعبها ومكافحة الفساد، وكذلك عملية المصالحة الوطنية، أمور ضرورية لنجاحها. ينبغي تسريع تعزيز مؤسسات الدولة، ولا سيما قوات الأمن الوطني وقوات الشرطة الصومالية بمساعدة من المجتمع الدولي.

ونكرر دعمنا الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية وعملية جيبوتي للسلام. ونرحب أيضا بتوقيع اتفاق كمبالا، الذي تجاوز المأزق السياسي الذي أصاب عملية السلام في الصومال بالشلل وعرضها للخطر. ويسرنا أن نلاحظ أن تنفيذ اتفاق كمبالا يجري في الوقت المحدد حتى الآن، ونشجع المؤسسات الاتحادية الانتقالية على مواصلة جهودها في هذا الصدد.

وترحب البوسنة والهرسك ترحيبا قويا بعقد الاجتماع التشاوري الذي نظمه ويسره الممثل الخاص ماهيغا وبنتائجه. ينبغي تنفيذ خريطة الطريق التي اعتمدت، بجداول زمنية ومعايير واضحة لاستكمال الفترة الانتقالية الحالية البالغ مدتها ١٢ شهرا، ينبغي أن تنفذ في الوقت المناسب، مع مراعاة أن دعم المجتمع الدولي للصومال في المستقبل يتوقف على تحقيقها. وندعو المؤسسات الاتحادية الانتقالية إلى إظهار الوحدة والتعاون والالتزام في تنفيذ التزاماتها من خلال عملية سياسية شاملة وحقيقية يملكها الصوماليون.

أبدى المجتمع الدولي بالفعل تفانيه في مساعدة الشعب الصومالي لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في البلد. ونعرب عن أملنا في أن تستمر تلك الجهود، ونكرر دعوتنا المجتمع الدولي وشركاء الصومال إلى تقديم المساعدة العاجلة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

ومن التطورات الهامة الأخرى الأنشطة الأخيرة التي تهدف إلى زيادة وجود الأمم المتحدة في مقديشو وأجزاء أخرى من الصومال. نعرب عن تشجيعنا لزيادة تنسيق عمل الأمم المتحدة في البلد.

ويراودنا القلق من استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبخاصة ضد النساء والأطفال. ولذلك نحث جميع الأطراف في الصراع على الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من أجل حماية السكان المدنيين.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن قلقنا الشديد فيما يتصل بالحالة الإنسانية في الصومال. ولئن كانت رقعة المجاعة مستمرة في التوسع، فإن الشعب الصومالي يواجه كارثة إنسانية جديدة بسبب تكالب العناصر الفتاكة للجفاف الشديد والاقتتال المستمر والمصاعب المواجهة في تقديم المساعدة الإنسانية. وإننا نعرب عن تعاطفنا ونتقدم بصلواتنا من أجل أولئك الذين يتحملون أشد الآثار المروعة للمجاعة، التي أسفرت بالفعل عن وفيات عشرات الآلاف من الناس.

أكثر من ٣ ملايين إنسان في الصومال يعتمدون على المساعدة الإنسانية، بمن فيهم الأشخاص المشردون داخليا، الذين يمثلون إحدى أشد الفئات ضعفا في البلد. وإن حالة انعدام الأمن، التي ازدادت سوءا بسبب الجفاف، أدت إلى النزوح في جميع الاتجاهات في جميع أنحاء منطقة القرن الأفريقي.

ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده في تقديم المساعدة لشعب الصومال. ونشاطر الأمين العام مشاعره بأن تقديم استجابة متعددة القطاعات أمر جوهري، ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تساهم فتلبي نداء التبرعات الموحد للصومال.

وتثني البوسنة والهرسك على المنظمات الإنسانية كافة وعلى جميع العاملين في الحقل الإنساني على جهودهم التي لا تكل في تقديم المساعدة للناس المحتاجين في الصومال، رغم البيئة الشديدة الصعوبة التي يزاولون أنشطتهم في ظلها. ونحث على منح الوكالات الإنسانية والعاملين في الحقل الإنساني إمكانية الوصول غير المعاق إلى السكان المحتاجين.

إن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تظل تمثل عامل استقرار هاما في البلد. ونثني على قوات البعثة لجهودهم التي لا تكل من أجل إشاعة الاستقرار، ويحدونا الأمل أن يبلغ قوام القوات فيها المستوى الذي نصت عليه ولايتها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل دعم البعثة بهدف التيقن من تنفيذ ولايتها تنفيذا تاما.

ونعرب عن تقديرنا لأهمية مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري للصومال، فضلا عن العمل الشاق الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجميع المنظمات الإنسانية الأخرى. ونرحب كذلك بجهود دائرة الأمم المتحدة لإزالة الألغام للتقليل من المخاطر التي تفرضها الألغام والذخيرة غير المتفجرة على السكان المدنيين.

إن القرصنة قبالة السواحل الصومالية تظل خطرا يهدد السلم والأمن الدوليين. وتشكل ظاهرة القرصنة أحد التحديات التي ما زالت تنتظر ردا شاملا وكافيا وفعالا من المجتمع الدولي، وإن كانت بعض التدابير قد اتخذت في مجالات الأمن والقضاء والوقاية وأفضل الممارسات ونشر الوعي. لذلك يجب علينا أن نواصل التعاون والتركيز على إزالة الأسباب الجذرية للقرصنة.

السيد فتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام أوغستين مهيغا على إحاطته الإعلامية. وإننا نقدر تقديرا عاليا عمله وسنظل ندعمه. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لشؤون الصومال، السيد بوبكر غاوسو ديارا، ورئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية للجمهورية الصومالية، السيد عبد الولي محمد علي، على حضورهم وعلى بياناتهم.

يعلن وفدي تأييده للبيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

ترحب ألمانيا بنتائج اجتماع مقديشو التشاوري المعقود في ٦ أيلول/سبتمبر. ويحدونا الأمل أن تصبح خارطة الطريق المتفق عليها مرشدا تهتدي به الأنشطة السياسية الصومالية في الأشهر المقبلة وأن تنفذ بعزم وشعور قوي بالمسؤولية. وبما أن خارطة الطريق لا تتضمن معايير قياسية محددة، فإننا نود أن نشدد على الضرورة الحتمية لجعل التقدم قابلا للقياس.

استمرار الدعم الدولي سيعتمد على ذلك التقدم. ويتعين على الجهات الفاعلة الصومالية أن تفي بواجباتها الآن، لأن المرحلة الانتقالية لا يجوز إدامتها إلى الأبد. ونحث المؤسسات الاتحادية الانتقالية على مواصلة إبداء الإرادة السياسية، التي لا غنى عنها للتنفيذ الناجح للمهام المتعددة التي تنتظرها.

وندعو المؤسسات الصومالية إلى أن تستفيد أقصى استفادة ممكنة من السنة الإضافية للمرحلة الانتقالية وأن تكمّل عملية الانتقال في نهاية المطاف. وسنواصل تقديم

الدعم لكل جهد أمين جاد يهدف إلى تحقيق السلام المستدام والاستقرار في الصومال.

انسحاب قوات حركة الشباب من العاصمة وأجزاء أخرى من البلد يتيح فرصة فريدة للحكومة الصومالية لتحمل مسؤولياتها وتوفير الاستقرار وحياة آمنة في الصومال. وهذه الفرصة لا بد من اغتنامها. والحكومة الاتحادية الانتقالية يجب أن ترسخ جهودها لتحسين قاعدتها السياسية وفتح قنوات الاتصال مع القوى السياسية الكثيرة وأن تكسب ودها بأكبر قدر ممكن، لا سيما في أقاليم الصومال – الأمر الذي يبدو أنه لم يحدث على نطاق كاف في الأشهر الماضية.

ونود مرة أخرى أن نثني على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وعلى حفظة السلام الأوغنديين والبوروندين للدور الذي تضطلع به البعثة في الصومال، لا سيما النجاح المحرز في الشهر الماضي. كما نعرب عن مواساتنا فيما يتصل بالخسائر التي منيت بها قوة الاتحاد الأفريقي. ونظل ممتنين للاتحاد الأفريقي على الإجراءات الحاسمة التي اتخذها في بيئة خطيرة حافلة بالتحديات. وتشكل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال برهانا حيا على استعداد وقدرة الاتحاد الأفريقي على تحمل المسؤولية عن السلام والأمن في القارة الأفريقية.

ويقدم بلدي مساهمة مستمرة لبعثة الاتحاد الأوروبي التدريبية لقوات الأمن الصومالية، التي تجري بتعاون وثيق مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وأوغندا. وتستهدف البعثة التدريبية توفير قوات أمنية مقتدرة ومحترفة لحكومة الصومال يمكن أن تشكل نواة سلطة مقتدرة تابعة للدولة تحكم سيطرتها على جميع أراضي البلد.

وتتسم الإجراءات الفعالة المشتركة من قبل السلطات الصومالية بأكبر قدر من الأهمية في ضوء مواجهة المنطقة لكارثة إنسانية هائلة. إن الآثار المترتبة على الجفاف المستمر، وأيضا، وفي المقام الأول، على عواقب السنين الكثيرة من الحرب الأهلية، فضلا عن غياب مؤسسات الدولة الفعالة، أدت إلى الكارثة الحالية في الصومال، التي تلحق أشد المعاناة بأشد الناس ضعفا. ومع تضرر ما يقرب من نصف سكان الصومال بأجمعه، ومع كون أكثر من ١٢ مليون إنسان في أمس الحاجة إلى المساعدة في المنطقة كلها، أصبح تقديم المساعدة الإنسانية بسرعة وفعالية حاسما. وقد خصص بلدي ٢٠٠ مليون دولار للإغاثة الطارئة والمساعدة الغذائية والأمن الغذائي.

أخيرا، أود أن أشدد على أن ألمانيا والمجتمع الدولي يواصلان دعم المؤسسات الصومالية في جهودها لإرساء أسس دولة صومالية قادرة على الحياة ومستقرة. وإن المؤسسات الاتحادية الانتقالية يمكنها أن تعول على هذا الدعم المستمر منذ عقود. وبالمقابل يتوقع بلدي والمجتمع الدولي من المؤسسات الصومالية أن تتصرف بسرعة ومسؤولية ومصداقية من أجل إنهاء الأزمة الصومالية.

السيدة أغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الوفد النيجيري أود أن أعرب عن امتناننا المخلص للرئاسة اللبنانية للمجلس على عقد مناقشة اليوم.

الصومال يواجه تحديات تثبط الهمم، وإننا نرحب بفرصة مناقشتها بصورة شاملة. واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بدولة السيد عبد الولي محمد علي، رئيس الوزراء، وأن أشكره على بيانه الذي ينم عن إلمام تام بالحالة. وأود كذلك أن أشكر السفير بوبكر ديارا، الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي لشؤون الصومال، على ملاحظاته الجلية جدا.

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام مهيغا على بيانه الشامل، وأن أشكره بصورة خاصة على جهوده التي لا تكل من أجل تحقيق السلام والاستقرار في الصومال. وإننا نقدر تقديرا عظيما مثابرته وانخراطه المتواصل في العمل مع

أصحاب المصلحة الصوماليين سعيا إلى تحقيق الفائدة القصوى من المرحلة الانتقالية.

تشعر نيجيريا بالاطمئنان مما عرضه رئيس الوزراء عبد الولي محمد علي بوضوح قاطع من أولويات للانتقال بالصومال إلى ما وراء التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية – الاقتصادية. وإن دعمنا للحكومة الاتحادية الانتقالية ومؤسساتها وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في سعيها إلى تعمير الصومال لا يتزعزع.

على الرغم من أن ما تحقق من مكاسب إقليمية مؤخرا وطرد حركة الشباب من مقديشو قد عززا دون شك الأمن في جميع أنحاء العاصمة ويسّرا إيصال المعونة، فلا يزال الأمن يشكل تحديا كبيرا في الصومال. ويلزم اتخاذ تدابير فعالة ومستمرة لتعزيز المكاسب التي تحققت مؤخرا وتوسيع سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية بشكل تدريجي في جميع أنحاء البلد. نحن نؤمن بأن تلك التحديات يجب أن تجبر المجلس على تنقيح استراتيجيته الخاصة بالصومال من خلال تقديم دعم سريع للحكومة الاتحادية الانتقالية ومؤسساتها وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

نيجيريا تتشاطر تقييم الأمين العام بأن الوجود المستمر لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لا يزال يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للحكومة الاتحادية الانتقالية التي تسعى إلى الاضطلاع بمسؤولياتها. نعتقد بأن الانتشار الكامل للقوة البالغ قوامها ٠٠٠ ٣ فرد، التي أذن بها المجلس، مما يزيد قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى ٠٠٠ ١٢ فرد، سوف يعزز كثيرا من قدراتها وفعاليتها. في الواقع، يتعين أن تكون زيادة قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي بعناصر تمكين القوة وتوسيع نطاق مجموعة تدابير دعمها محورية في الاستراتيجية الجديدة للصومال. وينبغي توفير موارد كافية للاكتفاء الذاتي للقوات، فضلا عن تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات.

نيجيريا ترحب بالدعم المستمر الذي يقدمه الشركاء الثنائيون للصندوق الاستئماني للبعثة، وتشجع الشركاء على تقديم الدعم الخالي من المحاذير.

في رأينا، حددت حلقة العمل الفنية التي عقدها الاتحاد الأفريقي في ١٨ آب/أغسطس الخطوات الحاسمة التي ستتخذها للبعثة في المستقبل. فإنشاء وحدة شرطة مشكلة مخصصة لدعم القانون والنظام في مقديشو، فضلا عن كتيبة إضافية من ٣٠٠ فرد لحماية موظفي الأمم المتحدة، أمر حاسم للحيلولة دون إجهاد مواردها وقدراتها العسكرية.

وإدراكا من نيجيريا لأهمية بناء وتعزيز قوات الأمن الداخلي في الصومال، فإنها ترحب باحتمال اعتماد خطة للأمن والاستقرار الوطني بحلول ١٩ تشرين الأول/أكتوبر وفقا لخارطة الطريق السياسية. نرحب بإعلان خارطة الطريق بشأن الاستجابة التشريعية والأمنية الشاملة للتهديد المستمر المتمثل في القرصنة. ومما يشجع نيجيريا أن الاجتماع التشاوري الذي عقد في مقديشو في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر قد حدد مجموعة محددة من الأهداف لتعزيز العملية السياسية، بما في ذلك المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وقد شددت نيجيريا بشكل لا لبس فيه على أن الملكية الوطنية للمسار السياسي الصومالي لا يزال هاما لضمان استدامة عملية السلام.

إن الجهود المبذولة لاعتماد مشروع دستور وإنشاء برلمان موثوق ومستقر قبل تموز/يوليه المقبل خطوة أولى هامة في وضع هيكل دائم وشرعي. ومن المفيد أن نعيد التأكيد على أن الوحدة والتماسك داخل الحكومة الاتحادية الانتقالية ومؤسساتها سيقطع شوطا طويلا في تعزيز المكاسب التي

تحقق مؤخرا والإسراع في تنفيذ اتفاق كمبالا وخارطة الطريق لما بعد المرحلة الانتقالية في الصومال.

وعلى غرار الوفود الأخرى، تشعر نيجيريا بقلق عميق جراء الأزمة الإنسانية المتواصلة في منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك الصومال. نحن جميعا ندرك بأن أكثر من ١٢,٥ مليون شخص قد تأثروا من أسوأ موجة جفاف عرفتها المنطقة منذ ٦٠ عاما. من المقلق أن هذه الكارثة الطبيعية ربما ستستفحل بفعل العرقلة المتعمدة للجهود الإنسانية من جانب المتمردين. في الواقع، يواجه ٧٥٠ ٠٠٠ شخص خطر الموت. والحرمان من الحق في الغذاء يقوض الحق في الصحة، وبذلك يعرض للخطر في نهاية المطاف أهم حق من الحقوق الإنسانية الأساسية كافة، ألا وهو الحق في الحياة. إننا ندعو جميع الأطراف لضمان الوصول غير المقيد للوكالات الإنسانية في سعيها لتقديم المعونة التي تشتد الحاجة إليها.

إن الأزمة الحالية واسعة النطاق وتتطلب حشد الموارد الجماعية للمجتمع الدولي لوقف الارتفاع المتسارع لتكلفة فقد المزيد من الأرواح. ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصندوق الموحد للصومال. وقد قد ساهمت نيجيريا، من جانبها، بمليوني دولار في الصندوق.

وسوف تتاح للحكومة الاتحادية الانتقالية خلال الأشهر المقبلة فرصة متجددة لإقامة هياكل حكومية دائمة وبناء السلام والأمن الدائمين. والأهداف المحددة في خارطة الطريق خطوة حيوية أولى. وفي مواجهة الصعوبات الناجمة عن الفترة الانتقالية، وانعدام الأمن والأزمة الإنسانية، فإن تحقيق هذه الأهداف لن يتطلب بذل جهود شاملة من جانب السلطات الصومالية فحسب ولكن أيضا الدعم الكامل من المجتمع الدولي. كما ذكر الأمين العام بمهارة، يجب علينا الاستفادة من التطورات التي وقعت مؤخرا واغتنام الفرص التي أتاحها اتفاق كمبالا وخارطة الطريق السياسية وانسحاب قوة حركة الشباب من مقديشو.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للممثل الخاص للأمين العام أوغستين ماهيغا على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الصومال، وعلى عرضه لتقرير الأمين العام (S/2011/549). ونحن ممتنون أيضا لرئيس الوزراء الجديد للحكومة الاتحادية الانتقالية، السيد عبد الولي محمد علي، على تحليله للحالة والآفاق. نشكر أيضا السيد بوبكار ديارا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على بيانه.

كما قيل، على الرغم من النجاح الواضح في طرد حركة الشباب من مقديشو، لا تزال الحالة الأمنية في الصومال مصدر قلق بالغ. لم يتم بعد تحقيق تقدم جوهري. وجهود المتطرفين لم يتم اجتثاثها بعد، حيث أنهم لا يزالون يسيطرون على نصف البلد ويبدو أنهم غير مستعدين لإلقاء أسلحتهم.

إننا نتشاطر القلق إزاء احتمال عدم سد الفراغ الأمني في أعقاب انسحاب المتطرفين من مقديشو من قبل الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وإنما من قبل الميليشيات المحلية الخارجة عن سيطرة الحكومة. في تلك الظروف، من المهم الحيلولة دون أن تتحول الحملة ضد حركة الشباب إلى حرب قبلية ذات طبيعة غير متوقعة على الإطلاق. نحن قلقون أيضا مما ورد في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالتأخير في تنفيذ أحكام القرار ١٩٦٤ (٢٠١٠) والجهود المبذولة لتعزيز حفظة السلام الأفارقة وتعزيز قوام قوتهم إلى المستوى المتوخى المحدد في ١٢ ٠٠٠ فرد.

لتوطيد الأمن، يتعين أن يكون هناك منع فعال للمحاولات الداخلية للمعارضة الصومالية. لهذا يجب على

مجلس الأمن أن يولي الاهتمام الواجب لضرورة زيادة فعالية نظام الجزاءات.

في نظرنا، تشكل النتائج الإيجابية للاجتماع التشاوري في مقديشو واعتماد خارطة الطريق لإنهاء الفترة الانتقالية أسبابا للتفاؤل. ويجب على المؤسسات الاتحادية الانتقالية الشروع فورا في تنفيذ مهامها، مع الدعم الأمثل من قبل المشاركين في الاجتماع.

إننا نرى من الضروري مواصلة العمل على مشاركة عدد كبير من ممثلي الإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في الجهود الحالية التي لم يسبق لها مثيل لحفز الاستقرار في الصومال. في النهاية، سيعتمد النجاح الشامل في الصومال على الصوماليين أنفسهم.

ومما يثير القلق على نحو خاص تردي الحالة الإنسانية المزمنة أصلا في الصومال. إننا نؤيد الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة لاستجابة دولية أكثر فعالية لهذا الحالة، حيث يعاني نصف السكان تقريبا من المجاعة وتتعرض نظم دعم الحياة لخطر الانهيار. والاتحاد الروسي على استعداد لتقديم المعونة الغذائية الطارئة إلى الصومال عن طريق مساهمة إضافية مستهدفة قدرها مليوني مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي.

ويساورنا بالغ القلق إزاء القرصنة قبالة سواحل الصومال. فهذا العمل الإجرامي أصبح في حد ذاته يمثل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة. أبان عنصر قوة الحملة ضد القرصنة عن قصوره. غير أن الحالة في تلك المياه العكرة لا تزال خطيرة. في رأينا، فإن الحالة لن ما دام القراصنة ومن يعينهم يفلتون من العقاب على أفعالهم.

في ذلك الصدد، نشعر بخيبة الأمل بسبب رد الفعل السلبي من جانب السلطات الصومالية على جميع المستويات، خاصةً رد الحكومة الاتحادية الانتقالية على الاقتراح الواعد ببذل جهود دولية لإنشاء محكمة صومالية في الخارج. ومع ذلك، فإننا نواصل العمل مع الدول الأخرى بشأن إنشاء آلية قضائية فعالية في المنطقة بهدف تقديم القراصنة إلى العدالة.

ونعتقد أن من الملائم المحافظة على النهج المتدرج في توسيع وجود الأمم المتحدة في البلد. وفي ذلك الصدد، ستكون الحالة الأمنية هي العامل الرئيسي الذي يتعين وضعه في الحسبان. ونحن ندعم تعزيز تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة العاملة في الصومال. ونؤيد اقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء وحدة فرعية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي لتتولى حماية موظفي الأمم المتحدة وموظفي المنظمات الدولية في مقديشو.

وستواصل روسيا، بالتعاون الوثيق مع شركائها، دعم جهود الرئيس الصومالي وجهود الحكومة الانتقالية الرامية إلى إحلال السلام الشامل والمصالحة الوطنية على أساس اتفاقات جيبوتي من أجل تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، نحن ممتنون لوفد المملكة المتحدة على توليه إعداد مشروع القرار بشأن استمرار ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد ماهيغا، الممثل الخاص للأمين العام للصومال، على إحاطته الإعلامية وإسهاماته في دفع عملية السلام في الصومال. كما أرحب في هذه الجلسة بحضور رئيس وزراء الحكومة الانتقالية، عبد الولي محمد علي، وسعادة السيد ديارا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال.

لقد أُحرز بعض التقدم مؤخراً في عملية السلام وفي الحالة الأمنية في الصومال، ومن ذلك التوقيع على اتفاق كمبالا وإجراء الاجتماع التشاوري بنجاح في مقديشو، فضلاً عن التقدم في العملية الانتقالية. وقد أبدت مختلف

الأطراف الصومالية حسن نيتها في بناء السلام الدائم وتحديد الإجراءات اللازمة لتعزيز عملية السلام في البلد.

لقد أثمرت العمليات العسكرية التي قامت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية تحقيق إنجازات مهمة وأدت إلى تحسين الأمن في الصومال. وترحب الصين بهذا التطور وتعرب عن تقديرها لإسهامات المنظمات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن إسهامات حكومات أوغندا وإثيوبيا وبوروندي.

ينبغي ملاحظة أن الطريق لا يزال طويلاً أمام عملية السلام في الصومال التي تواجه مهام شاقة. فقد تسببت المجاعة الأخيرة في الصومال في أزمة إنسانية شديدة. وينبغي أن تركز الأطراف في الصومال وفي المجتمع الدولي الآن على الجهود التالية.

فأولاً، ينبغي أن تستفيد من الفرصة المتاحة لتعزيز عملية السلام بشكل قوي. فالتنفيذ الملموس لخريطة الطريق التي صيغت خلال الاجتماع التشاوري بشأن إنهاء المرحلة الانتقالية يحتل مقام الأولوية في مرحلة العمل القادمة، ويشكل أيضاً عاملاً رئيسياً في إحلال السلام والاستقرار في الصومال. وتأمل الصين أن تتمكن الأطراف الصومالية من الاستفادة من الزخم المؤاتي الحالي للعمل على ترسيخ الوحدة، وزيادة الثقة المتبادلة، وتعزيز بناء القدرات من أجل كفالة تنفيذ خريطة الطريق تنفيذاً سلساً. ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية من خلال تعزيز بناء القدرات وتوفير المزيد من الدعم لعملية السلام في الصومال.

ثانياً، من أجل دعم جهود الاتحاد الأفريقي في تسوية المسألة الصومالية، نأمل أن يولي مجلس الأمن أهمية كبيرة للطلبات والتوصيات التي قدمها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تسوية المسألة الصومالية، وأن يستجيب لتلك الطلبات والتوصيات. تؤيد الصين تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتدعو المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، إلى تكثيف دعمه للبعثة بتقديم المزيد من الدعم اللوجستي والتقني والمالي. وفي الوقت نفسه، ندعم أيضاً مجلس الأمن في النظر بإيجابية إلى نشر عملية لحفظ السلام في الصومال في الوقت الملائم.

ثالثاً، يجب عدم ادخار أي جهد من أجل مساعدة الصومال في التصدي لأزمته الإنسانية. ويساور الصين عميق القلق إزاء تفاقم المجاعة في الصومال، وترحب بجهود الوكالات الإنسانية الدولية في تقديم المعونات الطارئة. ونحث الأطراف في الصومال على التعاون التام مع جهود المجتمع الدولي في تقديم المعونات. لقد قدمت الصين مبلغ ١٦ مليون دولار لدعم جهود برنامج الغذاء العالمي لمواجهة المجاعة في الصومال. وندعو المجتمع الدولي لمواصلة تقديم المزيد من المساعدات للصومال.

السيد بون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أسمحوا لي، في البداية، أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد ماهيغا، على إحاطته الإعلامية وعلى حضوره بين ظهرانينا بعد انعقاد المؤتمر الناجح في مقديشو. وأشكر أيضاً ممثل الاتحاد الأفريقي ورئيس الوزراء الصومالي على انضمامهما إلينا في مجلس الأمن اليوم.

سأتطرق أولاً للحالة الإنسانية في الصومال، التي تظل تشكل مصدر قلق خاص. فقد أُعْلِن عن المجاعة في منطقة باي الأسبوع الماضي، مما رفع عدد الأقاليم المنكوبة بالمجاعة إلى ستة أقاليم. لقد وصل الآن عدد الناس المتأثرين إلى ٤ ملايين، منهم ٤٥٠ ٠٠٠ معرضون لخطر الموت الوشيك. والأدهى من ذلك أن من المؤكد تقريباً أن المجاعة لم تصل إلى ذروتها بعد، ومن الممكن أن يحدث ذلك خلال الأسابيع أو الأشهر المقبلة. لذا فإن من الضروري أن ندعم

الجهود المركزة والمشتركة الرامية إلى مساعدة الصوماليين على تخطي هذه الأزمة الإنسانية الشديدة. لذلك السبب خصصت فرنسا ٣٠ مليون يورو في شكل معونات طارئة لمنطقة القرن الأفريقي، وأرسلت ١٨ طناً من الأغذية التكميلية للأطفال جواً و ٣٨١ طناً من الحصص التموينية بحراً.

وأشيد بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم العون للشعب الصومالي. إنها لمهمة معقدة في أراضي تسيطر على معظم مناطقها حركة الشباب. في ذلك الصدد، من الضروري أن تقوم جميع الجهات الفاعلة المشاركة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وفريق الأمم المتحدة القطري، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالتنسيق فيما بينها بأفضل طريقة ممكنة.

ثانياً، لا تزال لحالة الأمنية في الصومال حرجة. لقد أثبت انسحاب قوات حركة الشباب من مقديشو أن الأشياء يمكن أن تتغير في البلد. فالعاصمة باتت الآن تحت سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية بشكل كامل. واضطلعت بعثة الاتحاد الأفريقي بدور رئيسي، وبدونها لظلت مقديشو في قبضة حركة الشباب. ومن المهم أن نستفيد اليوم من ذلك التقدم. يجب أن تقوم البعثة بتأمين كل الأراضي المحررة والمواقع المكتسبة بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة التابعة للحكومة الانتقالية والمليشيات الحليفة. يجب ألا يملأ أمراء حرب جدد، بأي حال من الأحوال، الفراغ الذي تركته حركة الشباب. كما يجب على البعثة أن تواصل جهودها، بالتعاون مع قوات الحكومة الانتقالية، من أجل تقليص المناطق التي لا تزال خاضعة لسيطرة حركة الشباب.

ومن أجل تعزيز البعثة، رفع أعضاء المجلس سقف القوات من ٩ آلاف إلى ١٢ ألفاً العام الماضي. ونود أن يبذل الاتحاد الأفريقي كل جهد ممكن من أجل كفالة تنفيذ هذه الزيادة في السقف المأذون به للقوات في أقرب وقت ممكن. كما ينبغي أن تؤدي الزيادة التي وفرناها أيضاً لحزمة الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة للبعثة إلى زيادة تعزيز القوة.

ثالثاً، يجب أن نتذكّر أن نشر بعثة الاتحاد الأفريقي ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لاستعادة السلام والمساعدة في إقامة دولة مستقرة في الصومال. وبالتالي فإن من مهمة المؤسسات الانتقالية الاتحادية أن ترسي الأساس لإقامة تلك الدولة في أقرب وقت ممكن. لذا فإن فرنسا ترحب باعتماد خريطة الطريق في ٦ أيلول/سبتمبر في مقديشو. ونأمل أن تيسر إقامة إطار دستوري بالتدريج، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان.

ولا بد أن تكون الحكومة الاتحادية الانتقالية على علم بقصر الفترة الزمنية التي يجب عليها تحقيق تلك الأهداف خلالها. ففي أقل من عام واحد، سيتعين عليها إنجاز ما لم تتمكن من فعله خلال ست سنوات. وسيتعين عليها الوفاء بجميع المواعيد النهائية الواردة في خريطة الطريق من البداية حتى لا تفشل في بلوغ تلك الأهداف. وسيكون على المجتمع الدولي مساعدة الحكومة الاتحادية في جميع مراحل العملية وضمان المتابعة في كل خطوة. وسيكون تقديم الأمم المتحدة للدعم وتوفير خبرتها في هذا الشأن أمرا حاسما. وينبغي تعزيز وجود وكالات الفريق القطري ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في الميدان بقدر الإمكان. ولتيسير كفاءة هذا الوجود وفعاليته على أرض الواقع في مقديشو، نؤيد إنشاء مفرزة خاصة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قوامها ٣٠٠ جندي لحماية الموظفين الدوليين.

لقد قرر المجتمع الدولي منح ثقته ودعمه لمدة للمؤسسات الانتقالية في الصومال لعام آخر. وخلال الشهور

المقبلة، نتوقع أن تظهر هذه المؤسسات قدرا مساويا من التصميم والمشاركة، وهما أمر غير ملموس حتى الآن، بما يتناسب مع تطلعات الشعب الصومالي.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأرحب بدولة السيد علي، رئيس وزراء الصومال، وأشكره على العرض الذي قدمه. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام أوغستين ماهيغا لإحاطتنا علما بأخر التطورات في الصومال، وأود أن أعرب عن تقديرنا له على عمله، ولا سيما لدوره المحوري في تيسير الحوار بين أصحاب المصلحة الصوماليين وتحقيق هذه النتائج الإيجابية. كما أشكر السيد بوبكار ديارا، الممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إسهامه في مناقشتنا.

يمثل الاجتماع التشاوري بشأن إنهاء المرحلة الانتقالية الذي عقد في مقديشو في هذا الشهر خطوة مشجعة جدا إلى الأمام. ويسرنا الإقبال الكبير على المشاركة في الاجتماع، ونرحب باعتماد خريطة طريق لتنفيذ المهام الانتقالية. ومما يثلج صدورنا إيلاء أولوية عليا للمهام الرئيسية المتمثلة في تحسين الأمن والعمل على وضع دستور جديد وتحقيق المصالحة وتحسين الحوكمة. وتقيد السلطات الصومالية بالإطار الزمني الذي جرى وضعه في مقديشو سيكون ذا أهمية قصوى. وسيظل دعم المجتمع الدولي أمرا حاسما.

وعقد الاجتماع في العاصمة أمر هام جدا. ونهنئ الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على تحسين الحالة الأمنية في العاصمة. وهذا التطور الهام هو مؤشر على حدوث تقدم ملموس في قطاع الأمن. كما يسرنا زيادة وجود الأمم المتحدة في مقديشو أيضا. ولكي نستفيد من هذا الزخم الإيجابي، من الأهمية بمكان أن توسع الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي وجودهما ليشمل مناطق في وسط وجنوب الصومال.

وبينما نناقش تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي، يجب ألا تغيب عن بالنا ضرورة تهيئة الظروف اللازمة للبعثة لأداء مهامها. وتوسيع بعثة الاتحاد الأفريقي وتعزيز قدرتها أمر حاسم لتمكينها من المحافظة على المكاسب الأمنية التي تحققت مؤخرا وتعزيزها. ونحدد شكرنا لبوروندي وأوغندا على التزامهما المستمر بتحسين الحالة في الصومال.

تأثرنا جميعا بالأزمة الإنسانية المأساوية في الصومال، ولا سيما المجاعة الواسعة النطاق. فقد وصل عدد الأطفال الذين يموتون لأسباب تتعلق بسوء التغذية إلى مستويات تنذر بالخطر. ويمثل المشردون داخليا واللاجئون عبئا متزايدا على البلدان المجاورة للصومال. ويجب أن تظل معالجة الأزمة الإنسانية في الصومال أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وينبغي أن يكون إنهاء المجاعة الحالية على رأس جدول أعمالنا. ونرحب بتكثيف الوكالات الإنسانية مساعداتها للصومال. ولا بد من إيجاد سبل لتحسين المساعدة للسكان في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة الشباب.

وشملت المساعدات الإنسانية التي قدمتها البرازيل للقرن الأفريقي معونات غذائية ودعما ماليا يقدران بمبلغ ٢٧ مليون دولار. وتبرعنا للصومال وحده بـ ٠٠٠ ٣٨ طن من المواد الغذائية. ونتفق مع الأمين العام ووكيلة الأمين العام فاليري آموس على ضرورة ألا نكتفي بمعالجة الأزمة الفورية وأن نعالج أيضا الأسباب الكامنة وراءها. ولا بد من إيجاد حلول مستدامة، تراعي على وجه الخصوص الشرائح الضعيفة من السكان. وستواصل البرازيل العمل مع مجلس الأمن والأمم المتحدة على نطاقها الأوسع في مساعدة الصومال على التغلب على التحديات الحالية.

الرئيس: أشكر ممثلة البرازيل على بيانها وسأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، ممثلا للبنان. وأتوجه بداية بالشكر إلى السيد ماهيغا على إحاطته الإعلامية القيمة وجهوده لتحقيق الاستقرار في الصومال وتعزيز وجود الأمم المتحدة فيه. وأعود وأرحب مجددا بمشاركة رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال، الدكتور عبد الولي محمد علي، وأشكره على مداخلته القيمة. وألفت إلى أهمية كلمة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير بوبكار ديارا.

إننا إذ نعرب على وجه التحديد عن قلقنا الشديد من تدهور الوضع الإنساني في القرن الأفريقي وفي الصومال لا سيما من جراء الجفاف والمجاعة التي نتجت عنه، فإننا نشدد على ضرورة تواصل العاملين في المجال الإنساني مع جميع الأطراف الصومالية لضمان تقديم المعونة الإنسانية لكل من يحتاجها. وإذ نثني على المساعدات التي تقدمها الدول المانحة، والتي ساهم لبنان بشكل متواضع فيها، فإننا نحثها على تقديم المزيد في هذه الظروف الصعبة استجابة للنداءات الإنسانية.

وفي بلد يحتاج حوالي نصف سكانه لمساعدة إنسانية ماسَّة لا سيما بسبب الحرب والمجاعة، فإن التركيز فقط على المقاربة الآنية، الأمنية أو الإنسانية، لن يفضي إلى نتائج مستدامة. الصومال يحتاج إلى مقاربة استراتيجية شاملة تحفظ وحدته وتدعم بناء مؤسساته وتنمّي اقتصاده.

وإذ نرحب بتفعيل عملية جيبوتي للسلام من خلال اتفاقية كمبالا الأخيرة، وبالتوصل في اجتماع مقديشو في السادس من أيلول/سبتمبر إلى خريطة طريق لتنفيذ المهام الانتقالية المتبقية، فإننا نشدد على ضرورة أن تمضي المؤسسات الانتقالية بما فيها الحكومة الجديدة في تنفيذ هذه المهام وفقا لمؤشرات إنجاز محددة، والتواصل مع الإدارات المحلية وأطراف المعارضة.

وفي هذا الإطار، فإننا نشجع هذه الإدارات على التعاون مع المؤسسات الانتقالية في مقديشو، كما نشجع الدول المانحة على تأكيد الدور المركزي لهذه المؤسسات حفاظا على وحدة الصومال ومنعا لتشتيت الدعم الدولي.

وبالنسبة إلى الأمن فإننا نشدد على وجوب التزام جميع الأطراف بحماية المدنيين. وإذ نرحب بانسحاب قوات حركة الشباب من مقديشو، فإننا ندعو الحكومة، مدعومة من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى تطبيق خطة لإرساء الاستقرار في المدينة والتحرك لملء أي فراغ ومنع انتشار العصابات المسلحة والعمل على تعزيز دعم المواطنين من خلال تقديم الخدمات العامة

أما أعمال القرصنة والسطو المسلح فإننا ندينها بشدة، وندعو مع الاتحاد الأفريقي إلى ضرورة معالجتها على نحو شامل، بما يكفل التصدي للأسباب الكامنة وراءها. وفي غياب قوة سلام دولية، يتفق لبنان مع الأمين العام في أن تكون مجموعة عناصر الدعم المقدمة لبعثة الاتحاد الأفريقي مماثلة لتلك المعتمدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وندعو مجلس الأمن في هذا الصدد إلى النظر جديا في المقترحات الواردة في بيان مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر البارحة.

وندعو أصحاب المصلحة والجهات المانحة إلى تعزيز مساهمتها في تسديد تكاليف قوة الاتحاد الأفريقي، ورفع التحفظات المرتبطة بهذه المساهمات في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي الختام، يهمنا أن نثني على بوروندي وأوغندا لمساهمتهما القيمة في تحقيق الأمن والاستقرار في الصومال، وتعهدهما بإرسال المزيد من القوات لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي.

والآن استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرو سيرانو ممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على دعوة الاتحاد الأوروبي إلى الاشتراك في هذه المناقشة. كما أشكر دولة رئيس الوزراء علي على بيانه الهام. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد ديارا، لعرضه، والممثل الخاص للأمين العام، أوغستين ماهيغا، على إحاطته الإعلامية وجميع جهوده.

وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود وأيسلندا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، النرويج، العضو أيضاً في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

يتابع الاتحاد الأوروبي الأحداث في الصومال باهتمام كبير. ويسعى الاتحاد إلى مساعدة الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في البلاد، وإحياء الأمل في نفوس المتضررين من الحرب والفقر وانعدام الأمن والمجاعة. وقد أحرز تقدم مشجع، مثل الاتفاق الذي وقّع في كمبالا بين العديد من الأحزاب السياسية المهتمة بالأمر في الصومال. ومن المهم أن ينفذ هذا الاتفاق، وأن يتم الوفاء بالوعود، وأن يحسن استخدام تمديد الفترة الانتقالية لعام واحد. ويمثل اعتماد خارطة الطريق في مقديشو في ٦ أيلول/سبتمبر خطوة إيجابية هامة. ولن يدخر الاتحاد الأوروبي جهداً، بوصفه عضوا في اللجنة الفنية المعنية بتيسير التعاون لتنفيذ خارطة الطريق، في دعم المؤسسات الاتحادية الانتقالية الماضية في طريقها نحو الإصلاحات. وينبغي أن يحدث هذا في سياق الامتثال للمعايير والجداول الزمنية المتفق عليها.

وقد أحرز تقدم مشجع على المستوى الأمني. ويعطي انسحاب حركة الشباب من مقديشو أكثر من مبرر للأمل. وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال الحالة الأمنية هشة. ونواجه الآن تحديا جديدا: هو المجاعة. فما يقرب من ٤ ملايين صومالي بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ويفر الآلاف إلى الدول المجاورة، بينما قد يتسع نطاق نقص الأغذية إلى مناطق أخرى. ويتبع الاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين، نهجاً شاملاً في الصومال.

وفي سبيل الاستجابة للاحتياجات العاجلة التي تثيرها المجاعة، فقد خصص الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أكثر من ١٦٦ مليون يورو من الأموال المخصصة للمساعدات الإنسانية لمساعدة شعب الصومال. وتستخدم هذه الأموال لتمويل توفير الأغذية، فضلا عن مرافق الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي من جانب عدد من الشركاء ووكالات الأمم المتحدة. وتكثيف جهود الاستجابة الفورية الإنسانية سينقذ الأرواح، ولكن من الضروري أيضا أن نستثمر في الحلول الطويلة الأجل، لبناء القدرة على التكيف مع الجفاف في المستقبل.

ولهذا السبب، ينظر الاتحاد الأوروبي عن كثب في أسباب المجاعة. وهو ملتزم بدعم البرامج في مجالات الاستعداد لمواجهة الجفاف، والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. وتشمل مشاركة الاتحاد الأوروبي مبلغ ١٧٥ مليون يورو إضافي من الأموال التي تم تخصيصها مؤخرا للتنمية، في الصومال، للفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

ويساعد الاتحاد الأوروبي، في سياق نهجه الشامل في الصومال، في تحقيق الاستقرار في البلد من خلال توفير الدعم

لقطاع الأمن. ففي ٢٨ تموز/يوليه، مدد الاتحاد الأوروبي بعثته للتدريب العسكري في الصومال لسنة أخرى، من أجل مساعدة الحكومة الانتقالية على بناء قواتها الأمنية. ويشارك نحو ١٥٠ من الموظفين العسكريين من ١٤ دولة من الاتحاد الأوروبي في البعثة التي قامت بتدريب نحو ٠٠٠ ٢ جندي في الصومال حتى الآن. وسوف تركز بعثة التدريب التابعة للاتحاد، على مدى العام المقبل، على تطوير هياكل القيادة والمراقبة، وإعداد المدربين الذين يمكنهم تولي مهام التدريب فيما بعد.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي أطلنطا مشاركتها بشكل كبير في العمليات البحرية الهادفة إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مدد مجلس الاتحاد الأوروبي ولاية العملية لمدة سنتين أخريين، حتى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضا، الدعم لبلدان المنطقة التي أخذت على عاتقها مهمة محكمة القراصنة المشتبه بهم.

وهناك إجراءات أخرى تركز على بناء القدرات البحرية للصومال والدول المجاورة. وفي نطاق الإطار الذي وضعته المنظمة البحرية الدولية، المسمى – مدونة جيبوتي لقواعد السلوك – فإن هدفنا هو تعزيز تبادل المعلومات والقدرات التدريبية للإدارات البحرية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ إجراءات جديدة محتملة، لدعم بناء القدرات البحرية الإقليمية في منطقة القرن الأفريقي وغرب المحيط الهندي. وينبغي للتدابير المتخذة في هذا السياق تعزيز قدرات الصومال على مراقبة مناطقها الساحلية من البر. ونكثف الاتصالات أيضاً مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المعنية الأخرى ذات الصلة بشأن النظام القضائي في الصومال وإنشاء محاكم الصومالية. ونهدف عبر هذه الإجراءات إلى تعزيز القدرات الوطنية وسيادة القانون – بوصفها لبنات هامة لتوفير بيئة إنمائية مستقرة.

ولا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تشكل عنصرا حاسما لدعم وحماية المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال. وفي عام ٢٠١١، قدم الاتحاد الأوروبي مساهمة أخرى بقيمة ٦٥,٩ ملايين يورو لبعثة الاتحاد الأفريقي. ويعد الاتحاد لتوفير برنامجا إضافيا بقيمة ٥٠ مليون يورو لدعم البعثة خلال الخمسة أشهر المتبقية من عام ٢٠١١. وبذلك يصل إجمالي الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي العام لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى أكثر من ٢٥٨ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٧.

وقد تغير السياق الأمني بشكل ملحوظ منذ انسحاب حركة الشباب من أجزاء كبيرة من الصومال، بما في ذلك العاصمة مقديشو. وتواجه الحكومة الاتحادية الانتقالية، وبعثة الاتحاد الأفريقي تحديات جديدة، مثل تعزيز الأمن في المناطق التي أصبح بالإمكان مؤخرا الوصول إليها، وملء الفراغ الأمني. وسوف يكون للتصدي لهذه التحديات أثر واضح من حيث الموارد. وعليه، فإن من المهم توسيع حشد الموارد، وتحديد مصادر بديلة وإضافية للتمويل.

وعلى الرغم مما قيل، فإن دور المجتمع الدولي يقتصر على المساعدة فقط. ذلك أن المسؤولية الرئيسية عن أمن الصومال تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي دعم قيادة المنطقة في الجهود المبذولة من أجل إيجاد الحلول. ويعرب الاتحاد أيضاً عن تقديره للقيادة القوية من جانب الأمم المتحدة في الصومال، بغية التوجيه وتوفير الدعم للعملية السياسية، وتنسيق الدعم الدولي.

ختاماً، يكرر الاتحاد الأوروبي التزامه بالمساعدة على تحسين حياة وكرامة وأمن الشعب الصومالي. وتشكل المصالحة، واحترام حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وإشراك

النساء في بناء السلام، وسيادة القانون، والحكم الرشيد، عناصر لا غنى عنها في المضي على طريق السلام والتنمية المستدامة. وللصومال أن يعول على دعم الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، يدعو الاتحاد الأوروبي الأطراف أصحاب المصلحة في الصومال، وخصوصاً المؤسسات الاتحادية الانتقالية، إلى مضاعفة جهودها في التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية الهائلة التي تواجهها. وسوف يوفر الاجتماع القادم لفريق الاتصال الدولية المعني بالصومال، الذي يعقد في وقت لاحق من هذا الشهر في كوبنهاغن، فرصة هامة للسلطات الصومالية وشركائها الإقليميين والدوليين، لمواصلة العمل معا نحو تحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.